



دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة  
(بحث تطبيقي)

**The role of government and private banks  
in the financing of small projects  
( An Applied Research)**

الباحث سالم سوادى حمود  
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

د. سهام محمد عبد العزاوي  
مصرف الرشيد - الإدارة العامة

**المستخلص:**

سعى البحث إلى معرفة ماهية المشاريع الصغيرة، وأهمية تمويلها، ودور الجهات الممولة في دعم تلك المشاريع، والتي تم تناولها في البحث من خلال عينة المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد) والمصارف الخاصة (الشرق الأوسط، الخليج، الشمال، آشور) وعينة من المشاريع الصغيرة المقترضة من هذه المصارف، ولأجل تحقيق ذلك أعتمد الباحثين على المناهج العلمية الرصينة والتي تمثلت بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ومن ثم مقارنتها وتحليلها للوصول إلى نتائج مقبولة، فضلاً عن إداة جمع البيانات (قائمة فحص) تم بواسطتها فحص الأسئلة لعينة من المشاريع الصغيرة إذ تم إختيار عينة عمدية من المشاريع المقترضة من المصارف الحكومية والخاصة لمحافظة بغداد بلغت (70) مشروعاً، موزعة على كل مصرف من المصارف العينة الستة بواقع (10) مشاريع، وكذلك (10) مشاريع من المشاريع المبتدئة الممولة من مصرف الرافدين ضمن برنامج القروض الميسرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. عليه بُني البحث على فرضية أساسية مفادها (يؤدي التمويل الممنوح من المصارف الحكومية والخاصة على وفق الإجراءات المتبعة الى دعم المشاريع الصغيرة من خلال تشغيلها وتطويرها وتحقيق فرص العمل). وقد تم إثبات هذه الفرضية والتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: إن نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة من مجموع قروض وسلف المصارف الحكومية بلغت نسبة متدنية ولا تمثل الدعم المطلوب من هذه المصارف، في حين نجد إن القروض الممنوحة من المصارف الحكومية والخاصة قد أنعكست إيجابياً على عمل المشروع ومن ثم على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل. كما خرج البحث بجملة من التوصيات منها: ينبغي على المصارف الحكومية أن تعمل على أستحداث وحدة إقراض متخصصة



تتولى مهام إقراض المشاريع الصغيرة ، وضرورة تهيئة الأموال اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة سواء كانت هذه الأموال من الموازنات العامة للدولة أو من الجهات المانحة الدولية.

### Abstract:

Sought the search to find out what small businesses, the importance of funding, and the role of funders in supporting such projects, which have been addressed in the search through a sample of government banks (Rafidain and Rasheed) and private banks (the Middle East, the Gulf, North, Assyria) and a sample of Small projects borrowed from these banks, but in order to achieve that rely researchers on scientific methods discreet marked by the curriculum descriptive analytical method which is based on the compilation of facts and information then collated and analyzed to reach acceptable results, as well as data collection tool (checklist) was whereby examine questions of a sample of small projects having been selected sample intentional projects borrowed from the government and private banks for the province of Baghdad amounted to (70) projects, distributed on each bank of banks sample six of (10) projects, as well as (10) projects from start-ups funded by the Rafidain Bank within the program concessional loans to the Ministry of Labor and Social Affairs. It built research on the fundamental assumption that (lead granted funding from government and private banks in accordance with the procedures to support small projects through the operation and development and the achievement of employment). It was to prove this hypothesis and to reach a set of conclusions, including: The proportion of loans granted to small enterprises of the total loans and advances to banks, the percentage is low and does not represent the required support of these banks, while we find that the loans granted by the government and private banks have reflected positively on the work project and then run the project, develop and achieve employment. Search also took a set of recommendations including: State-owned banks should be working on the development of specialized lending unit assume the functions of lending to small businesses, and the need to create the necessary funds to support small projects, whether these funds from public budgets of the state or from international donors.

### المقدمة

إن المشاريع الصغيرة تعد الحجر الأساس في بناء الهياكل الإقتصادية ونواة المنافسة في النظرية الإقتصادية الجزئية، وفي ظل التحولات العالمية غدت عنصراً أساسياً للاندماج والتنوع والثروة وتوفير فرص العمل، كما أنها من أهم دعائم مكونات الإقتصاد الكلي فهي مثلاً تشكل ( 80%) من إجمالي عدد المؤسسات الإقتصادية العالمية وتمثل أيضاً ( 46%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتغطي هذه المشاريع (65.9%) من اليد العاملة على مستوى سوق العمل العالمي، فيما تسيطر على ( 35%)



من الصناعات اليدوية في العالم. من خلال إجراء مسح أولي من قبل الباحثان عند بداية فكرة مشروع البحث، وجد إن عملية تمويل المشاريع الصغيرة كانت تؤدي دوراً كبيراً في إنشاء أو تطوير المشاريع الصغيرة، والتي تعد إشكالية التمويل الجزء الأكبر من مشاكل هذه المشاريع، من هنا جاء إختيار موضوع البحث للتعرف على أسباب هذه المشكلة في ضوء أهمية المشاريع الصغيرة للإقتصاد العراقي. وعلى ضوء ما تقدم فقد تضمن البحث في **الفقرة الاولى** منهجية البحث، أما **الفقرة الثانية** فقد أختصت بالمشاريع الصغيرة (تعريفها- دورها في الإقتصاد الوطني- تمويلها) ، **والفقرة الثالثة** تم تناول دور المصارف عينة البحث في تمويل المشاريع الصغيرة، في حين تضمنت **الفقرة الرابعة** الاستنتاجات والتوصيات.

### منهجية البحث

**أولاً- مشكلة البحث والتساؤلات الفكرية والعلمية:** تعاني المشاريع الصغيرة في العراق من عدة تحديات تواجهها، ومن أهم هذه التحديات الحصول على التمويل اللازم والمناسب سواء كانت هذه المشاريع قيد الإنشاء أو قائمة لأغراض التوسعات أو المتوقفة عن العمل، لغرض دفع العجلة الإنتاجية فيها ومن ثم مساهمتها في أستيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل العراقية باستمرار لتساهم في تقليل نسبة البطالة الأمر الذي يطرح التسؤل الرئيس الآتي:

( إلى أي مدى يمكن أن تساهم المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة ). ولهذا يطرح البحث التساؤلات الفرعية:

- 1- إلى أي مدى تساهم المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة؟
- 2- إلى أي مدى تؤثر إجراءات المصارف الحكومية والخاصة في منح القروض للمشاريع الصغيرة؟
- 3- إلى أي مدى حققت القروض الممولة من المصارف الحكومية والخاصة في دعم المشاريع الصغيرة من خلال تشغيلها وتطويرها وتحقيق فرص العمل؟

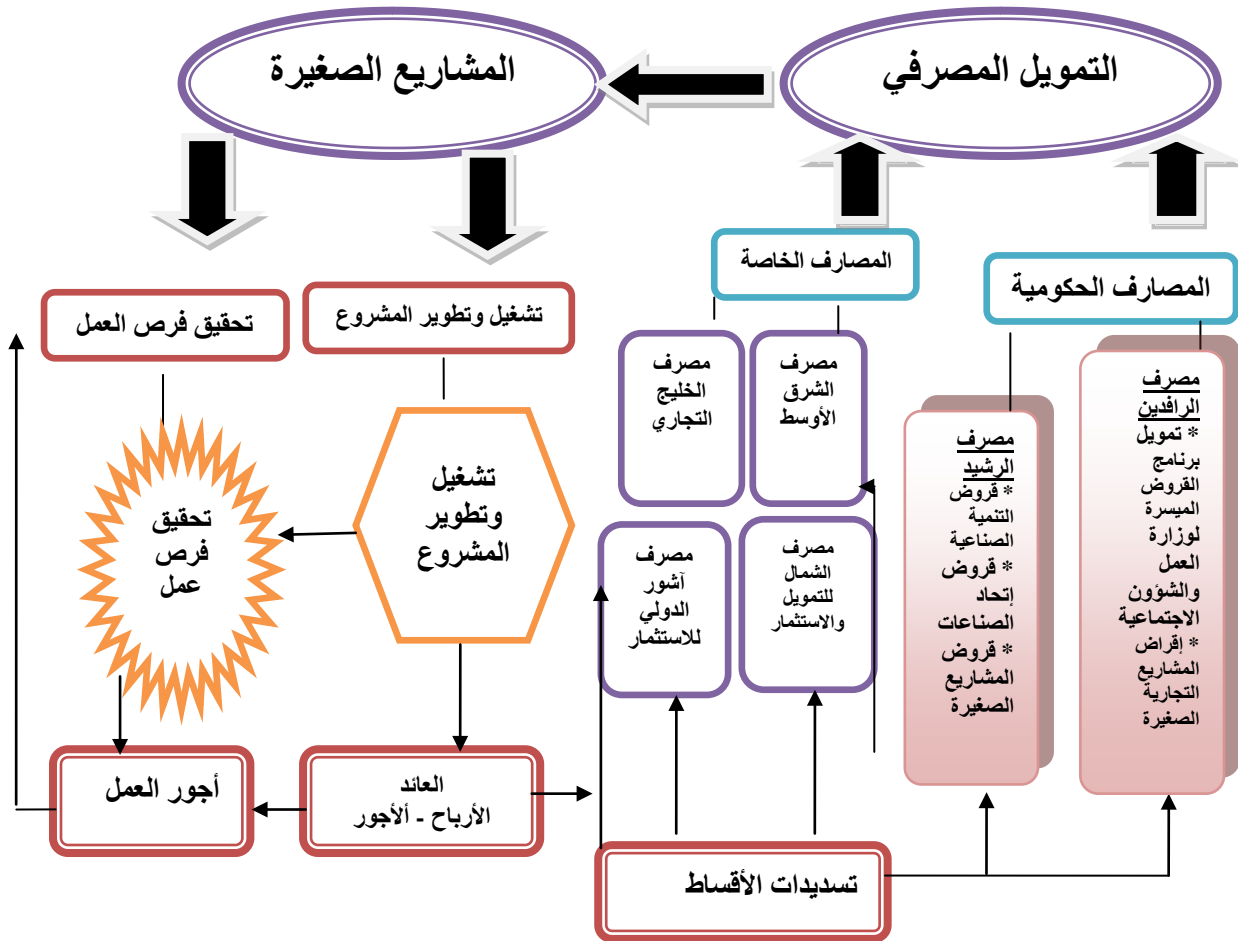
**ثانياً- أهمية البحث:** تعد المشاريع الصغيرة إحدى الأدوات الإقتصادية التنموية التي تستحوذ اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة لما تمثله من دور محوري في التشغيل من خلال توافر فرص العمل، ولأجل تفعيل مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل والإنتاج لا بد من توافر التمويل اللازم لها من الجهات الحكومية أو غير الحكومية بأعتباره أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع، ومن هنا تبرز أهمية البحث للوقوف على دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة وأثر هذه القروض الممنوحة في التشغيل والتطوير وتحقيق فرص العمل، فضلاً عن محاولة التوصل إلى توصيات من شأنها دعم المشاريع الصغيرة وتفعيل حصولها على القروض المصرفية ببسر.

### ثالثاً- أهداف البحث:

- 1- التعرف على ماهية المشاريع الصغيرة وأهميتها في الإقتصاد.



- 2- التعرف على التمويل المصرفي وأهميته وآلياته في إقراض المشاريع الصغيرة.  
3- التعرف على دور القروض الممولة من المصارف الحكومية والخاصة (عينة البحث) وأثرها في تشغيل وتطوير المشاريع الصغيرة وتحقيق فرص العمل.  
رابعاً- نموذج البحث الافتراضي



الشكل (1)

نموذج البحث الافتراضي

المصدر: من إعداد الباحث.

خامساً- فرضية البحث: " يؤدي التمويل الممنوح من المصارف الحكومية والخاصة على وفق الإجراءات المتبعة إلى دعم المشاريع الصغيرة ". وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1- الفرضية الفرعية للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد):



- أ- تُساهم المصارف الحكومية مساهمة محدودة في تمويل المشاريع الصغيرة.
- ب- تؤدي إجراءات المصارف الحكومية في منح التمويل إلى صعوبة حصول أصحاب المشاريع الصغيرة على التمويل.
- ت- تؤدي القروض الممنوحة من المصارف الحكومية للمشاريع الصغيرة إلى دعم هذه المشاريع من خلال تشغيلها وتطويرها وتحقيق فرص العمل.
- 2- الفرضية الفرعية للمصارف الخاصة (الشرق الأوسط، الخليج، آشور، الشمال):
- أ- تُساهم المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة.
- ب- تؤدي إجراءات المصارف الخاصة في منح التمويل إلى سهولة حصول أصحاب المشاريع الصغيرة على التمويل.
- ت- تؤدي القروض الممنوحة من المصارف الخاصة للمشاريع الصغيرة إلى دعم هذه المشاريع من خلال تشغيلها وتطويرها وتحقيق فرص العمل.
- سادساً- منهج البحث وحدوده:
- 1- منهج البحث: يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي.
- 2- حدود البحث الزمانية والمكانية:
- أ - مصرف الرافدين، أتخذ البحث المدة الزمنية لبرنامج القروض الميسرة الممولة من المصرف للمدة من ( 2007-2010) وذلك لأن هذه المدة تمثل بداية ونهاية هذا البرنامج، وكذلك القروض الممنوحة للمشاريع التجارية الصغيرة من ( 2008-2011) لتوافر البيانات والمعلومات لهذه القروض.
- بأ - مصرف الرشيد المدة الزمنية لبرنامج قروض التنمية الصناعية (القروض الميسرة) من (2007-2008) وذلك لأن هذه المدة تمثل بداية ونهاية هذا البرنامج، وكذلك قروض المشاريع الصغيرة الفردية والمشاركة للمدة الزمنية من (2010-2011) لتوافر البيانات والمعلومات لهذه القروض.
- تأ للمصارف الخاصة (الشرق الأوسط، الخليج، الشمال، آشور) للمدة الزمنية لقروض المشاريع الصغيرة من ( 2008-2011) والتي تمثل بداية الإقراض لهذه المشاريع وتوافر البيانات والمعلومات لهذه القروض.
- ثأ - زيارة عينة من المشاريع الممولة من المصارف الحكومية والخاصة في محافظة بغداد.
- سابعاً- أدوات البحث وأساليب جمع المعلومات:
- 1- لغرض إنجاز البحث بشقيه النظري والتطبيقي للوصول إلى هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية تم الاعتماد على المصادر من الكتب والنشرات والرسائل والاطاريح فضلاً عن البيانات والمؤشرات الرسمية لوزارتي التخطيط والعمل وكذلك المصارف العينة.



2- إداة جمع البيانات (قائمة فحص) تم بواسطتها فحص الأسئلة لعينة من المشاريع الصغيرة، والتي روعي عند صياغتها مدى قدرتها على تشخيص وقياس متغيرات البحث، وقد اعتمد البحث في تحديد محاورها الثلاث والأسئلة الواردة فيها على عدد من الدراسات والابحاث فضلاً عن الأدلة والمنشورات الصادرة عن الجهات المختصة في هذا المجال، واختيار المقياس الثلاثي (1، 2، 3) إذ تمثل درجة (1) للعامل غير المتحقق (غير موجود) وتمثل درجة (2) للعامل المتحقق بمستوى ضعيف إما درجة (3) فتمثل العامل المتحقق بمستوى جيد، وأستخراج النتائج لكل عامل لمعرفة تحقق المقياس وفق المعادلة:

$$\text{(عدد إجابات العينة لكل عامل / عدد أفراد العينة} \times 100)$$

ومن ثم أستخراج النتائج النهائية لكل محور وفق المعادلة:

$$\text{(مجموع إجابات العينة / "عدد أفراد العينة} \times \text{عدد الأسئلة"} \times 100).$$

### المشاريع الصغيرة (تعريفها- دورها في الإقتصاد الوطني- تمويلها)

أولاً- تعريف المشاريع الصغيرة: إنّ أحد التحديات الرئيسية في إجراء تحليل للبيانات بين دول العالم للمشاريع الصغيرة هو غياب تعريف شامل وموحد لها، في حين تجري محاولات جادة إلى تبسيط ومواءمة التعاريف على الرغم من عدم التجانس فيما بين المشاريع نفسها، وذلك لطبيعة عملها في الإقتصاد مما يعني أن وضع تعريف عالمي غير مجدي. قد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير، وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للمشاريع الصغيرة ومن هذه المعايير ( حجم الإنتاج، حجم المبيعات، حجم رأس المال، حجم الأجور، حجم العمالة ) (أ)، ويعد معيار عدد العاملين أهم معيار في تعريف المشاريع الصغيرة في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون والتنمية خاصة وأن العمل هو المعيار الأكثر استخداماً على نطاق واسع لتحديد حجم المشاريع الصغيرة ( ). وحسب مسح سنة (2010) للبنك الدولي وفي ضوء المعلومات المقدمة من (68) بلداً يستند التعريف الأكثر شيوعاً على معيار عدد العاملين وقيمة المبيعات وحجم القروض، وعلى الأرجح الأكثر دقة معيارين العمالة وحجم المبيعات ( ).

إن البلدان التي تحدد للمشاريع الصغيرة تعريفاً محدداً وواضحاً، هي نفسها التي شهدت نمواً سريعاً في نشاط هذه المشاريع، وقد اتضح أنه كلما كان التعريف دقيقاً كلما كانت السياسات الهادفة إلى تحقيق المنافع لهذا النشاط أكثر تأثيراً ( ). ومع تفاوت المدخل للتعريف حسب أهتمام الجهة المعنية،

<sup>1</sup> نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة الجامعية - بيروت ط/1 (2007:23).

2- Small Businesses, Job Creation & Growth: Facts, Obstacles & Best Practices (www.oecd.org/dataoecd).

3- Oya Pinar Ardic; Nataliya Mylenko & Valentina Saltane: Small and Medium Enterprises- The World Bank:(2011:P7).

- - أيمن علي عمر: دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة، المعارف-الاسكندرية (2010:16).



فالإقتصادي يهتم بالدور الذي تؤديه هذه المشاريع في القطاعات الإقتصادية المختلفة والإقتصاد الوطني ككل. ويؤكد الإحصائي على معايير كمية لغرض الفرز بين المشاريع وحصصها وقياس أدائها، وتركز المصارف على تعريف يشير إلى مقدرتها للحصول على التمويل واستخدامه وتسديده، ويذهب المشجعون للإستثمار إلى تعريف يتيح للدولة دعم المشاريع وإمكانية حصولها على الأمتيازات (٥). وفي مايلي تعريف العراق للمشاريع الصغيرة:

1- عرفت وزارة التخطيط العراقية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لغاية سنة (1982) على ضوء معيار عدد العاملين فقط، وفي سنة (1983) تم إضافة معيار حجم الأستثمار في قيمة المكائن وكما هو آتي (٥):

أ- المشروع الصناعي الصغير: هو المشروع الذي يستخدم أقل من (10) عمال وحجم الأستثمار في المكائن (100) ألف دينار.

ب- المشروع الصناعي المتوسط: هو المشروع الذي يستخدم فيه من (10-29) من العاملين وحجم الأستثمار في المكائن (100) ألف دينار وتعود ملكيتها للقطاع الخاص فقط.

ت- المشروع الصناعي الكبير: هو المشروع الذي يستخدم فيه أكثر من (30) عاملاً وحجم الأستثمار في المكائن أكثر من (100) ألف دينار، ويشمل جميع القطاعات العام والمختلط والتعاوني والخاص. وفي سنة (2003) تم أستبعاد معيار حجم الأستثمار في قيمة المكائن بسبب التضخم والتركيز على معيار العمالة فقط عند إجراء الإحصاء الصناعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

2- تعريف المصارف الخاصة: على ضوء تجربتها الحديثة في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحسب الإتفاقية المبرمة بين المصارف المشاركة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية، تم الأستناد على معيار عدد العاملين من (2-29)، وحجم قيمة القرض من (5-250) ألف دولار أو من (6-300) مليون دينار (٥).

ويتضح من تعريف العراق غياب تعدد المعايير في تعريف وزارة التخطيط، فضلاً عن ذلك لم يتم تعريف النشاطات الأخرى للمشاريع (التجاري، الخدمي، الزراعي)، أما في تعريف المصارف الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لم يتم فصل تعريف المشروع الصغير عن المشروع المتوسط، مع ذلك تم أستخدام معيار حجم قيمة القرض لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن المشاريع الكبيرة.

ثانياً- دور المشاريع الصغيرة في الإقتصاد العراقي:

- خليل الشماع: ترويج وتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن عشر- العدد الأول 2010 ص26.

- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء.

- تم اعتماد هذا التعريف لكل من المصارف الخاصة وشركة الكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.



1- الإقتصاد العراقي وأهم التحديات التي يواجهها: إن الواقع الإقتصادي للعراق الذي يهيمن فيه القطاع النفطي على نسبة بلغت ( 70%) من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، في حين إن مساهمة القطاع الصناعي بلغت ( 1.5%) بعد أن كانت تشكل ( 9%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما القطاع الزراعي فقد حصل على نسبة لا تتعدى ( 6.5%) من هذا الناتج بعد أن كانت مساهمته تزيد على نسبة (35%) من تركيبة الناتج المحلي الإجمالي قبل ثلاث عقود، وعلى أساس هذا الواقع المختل حظي قطاع الخدمات والتوزيع بالنصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي إذ شكل نسبة (22%).

وعلى مستوى التشغيل نجد أن قطاع النفط لا يساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية إلا بنسبة منخفضة لا تتعدى (2%) وهذا يعني أن (98%) من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ( 30%) تهيمن عليها نشاطات خدمية هشة التكوين. لكن الملاحظ إن هذه النسبة تعبر عن سيادة نشاطات خدمية ضعيفة الأرتباط بالنشاط الإنتاجي أو الأستثماري الحقيقي، مما أصبح السوق حاضنة للبطالة الفعلية (0)، وعلى الرغم من التزايد السريع في معدلات إقتناء العائلة العراقية للسلع المعمرة ووسائل الرفاه المنزلي وملكية السيارات، أظهرت مسوحات في سنة ( 2007) أن ( 23%) من السكان يعيشون دون خط الفقر المعرف بحوالي ( 40%)\* من متوسط الدخل للفرد آنذاك، مع أستمرار النقص الحاد في توليد الكهرباء ومشاكل الصرف الصحي وخدمات المدن وأبنية المدارس، ويظهر التفاوت و اضحاً في توزيع الثروة والدخل بين العاملين في المؤسسات التابعة للدولة والعاملين في القطاع الخاص (0).

2- واقع المشاريع الصغيرة في العراق: لقد مر النظام الإقتصادي في العراق بمراحل متعددة أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الإقتصادي فيه وجعلته في مواجهة تحديات صعبة لعمليات إعادة الأعمار (أ)، وأستغلال موارده الإقتصادية وأستعادة طاقته الإنتاجية الطبيعية، وتزويده بوسائل وأدوات إنتاج متطورة، والعمل على توسيع أسواق العمل وإيجاد فرص عمل جديدة مما يساهم في دعم التنمية الإقتصادية في البلد (ب). إن اتباع استراتيجيات\* تفضيل إقامة المشاريع الكبيرة في العراق وإهمال المشاريع الصغيرة حمل معه بذور الفشل، وذلك للسيطرة المحكمة للدولة، وهذا ما ذهبت اليه الدولة في

- مظهر محمد صالح: نحو إعادة توصيف النظام الإقتصادي- رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الإقتصادي في العراق، منشور البنك المركزي العراقي ( 4:2012).

- أحمد بريهي علي: الإقتصاد العراقي وأفاق المستقبل، ورقة منشورة على موقع شبكة الإقتصاديين العراقيين (<http://www.iraqieconomist.net>).

\* المصدر: نسب مكونات الناتج المحلي الإجمالي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ( 2008 )، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

\* نسبة ( 40%) تمثل التفاوت الحاصل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع العراقي، والتي تعد أحد المعوقات في تخفيض نسبة الفقر في العراق.

- أحمد كامل ناصح: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والإقتصاد- العدد التاسع والستون- (2008ص 158).

- عبد الحسن الحسيني: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم-بيروت، ط1 ( 2008ص 19).





سنة (1987) عندما قامت بتشكيل لجنة الصناعات الصغيرة، ومن ثم في سنة (1993) تحولت اللجنة إلى دائرة الصناعات الصغيرة، وهو ما يبرز عدم أيلاء الجهات التنظيمية الرسمية الأهتمام بهذا القطاع الحيوي. ومن خلال استراتيجية التصنيع التي تم تبنيها خلال المدة (1980-2002) قد كرست الفجوة التخصصية في الصناعة العراقية، فتخصصت الصناعات الكبيرة في الصناعات الإنشائية والبتروكيماوية وصناعة تصفية النفط التي تستخدم تكنولوجيا ذات رأس مال عال جداً ولا تستوعب إلا نسبة قليلة من الأيدي العاملة، أما الصناعات الصغيرة فتخصصت في خدمات الصيانة والتصليح، ولم يأت التوسع في الحالتين ضمن نمط تكاملي يراعي الترابطات الإنتاجية بين الفروع الصناعية، فبقيت الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعمل كأقسام منفصلة عن المشاريع الكبيرة (II). وبعد سنة (2003) توقفت الكثير من المشاريع الصغيرة ممن تتمتع بالقدرة والميزة التنافسية المقارنة في التجارة الخارجية لأنخفاض أثمانها النسبية، أدى إلى إحلال مثيلاتها الأجنبية المستوردة وفقاً لسياسة الأغرار وإلغاء القيود مما أفقد المنتج المحلي ميزة المنافسة وأدى إلى تفاقم مشاكل المشاريع الصغيرة، ومن ثم ارتفاع مستويات البطالة (ID).

**ثالثاً- تمويل المشاريع الصغيرة**

**1- أهمية التمويل للمشاريع الصغيرة:** المشاريع الصغيرة تؤدي دوراً رئيساً في التنمية الإقتصادية ولها مساهمة فاعلة في تحقيق فرص العمل والنواتج المحلي الإجمالي، فلهذا أن الحصول على التمويل (الخدمات المالية) أمر حاسم بالنسبة لنمو المشاريع الصغيرة في مراحلها الأولى (IN)، في حين إن بعض المشاريع الصغيرة قد لا يكون النمو فيها محتمل، وذلك يرجع بسبب رداءة نوعية الإدارة (إدارة مالك المشروع) وعدم كفاءة المعلومات المتوفرة التي يمكن أن تعتمد عليها مؤسسات التمويل في إتخاذ قرارات التمويل مما يؤدي إلى سوء محدودية فرص الحصول على التمويل، إذ لا بد من سياسة سليمة لمتابعة المشاريع الصغيرة وتقديم الدعم اللازم لها وتشجيعها (IO). وتتبع أهمية التمويل للمشاريع الصغيرة من أهمية تلك المشاريع ذاتها لإقتصادات الدول جميعاً، إذ تعد هذه المشاريع الصغيرة طوق النجاة للخروج من الأزمات الإقتصادية، وذلك لقدرتها العالية على تنمية الإقتصاد وتحديث الصناعة وتفعيل وخلق روح التنافس بين المشاريع، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضيق الفجوة بين الأذخار والأستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، كل هذا يعكس أهمية الأتجاه بالتمويل نحو تلك المشاريع لتنميتها

1- مراد فالج مراد: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد- كلية الإدارة والإقتصاد (2008ص93).

2- وليد عيدي عبد النبي: ورقة مقدمة إلى مؤتمر القطاع المصرفي الخاص ركن أساسي في بناء تنمية مستدامة وخلق فرص عمل منتجة- مصرف الخليج التجاري (23تموز 2011).

\* (ركزت استراتيجية الدولة على دعم القطاع العام وفي الوقت نفسه تدعو القطاع الخاص إلى لعب دوره في التنمية الإقتصادية كقطاع ثانوي يدعم المسيرة التنموية التي يقودها القطاع العام، أي هيمنة القطاع العام مستفيداً من أمتيازات التي تقدمها له الدولة).

14- SME Finance Policy Guide: Publication; International Finance Corporation-World Bank Group; Washington- USA; (2011: P9).

15- A conference entitled: Improving The Competitiveness of SMEs In Developing Countries- The Role of Finance To Enhance Enterprise Development; United Nations Conference On Trade And Development; publication UNCTAD; New York and Geneva, (2001:P61).



ونموها وبخاصة أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشاريع الكبيرة (I<sup>0</sup>). إن التمويل الداخلي هو أهم مصدر من مصادر التمويل في حين تعد المصارف أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي، إذ أنّ المشاريع الصغيرة هي أكثر اعتماداً على القروض المصرفية من المشاريع الكبيرة، وقد أظهرت بيانات بحثية تُغطي ثمان دول صناعية إن حصة التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة من مجموع مصادر التمويل بلغت 54% (I<sup>0</sup>).

وفي دراسة الدكتور (ستيوارت فريزر) للمشاريع المبتدئة من عمر سنتين فما دون إجراءها على مجموعة من المشاريع الصغيرة في المملكة المتحدة، لتقديم تحليل عن مصادر تمويل هذه المشاريع، والوقوف على مدى توافر الأئتمان وأنواع التمويل المستخدم لهذه المشاريع، إذ أظهرت النتائج التي توصلت لها الدراسة، إن اثنين من كل ثلاثة من هذه المشاريع اعتمادها على المدخرات الشخصية، في حين أن واحد من كل خمس مشاريع يعتمد على القروض المصرفية، فضلاً عن ذلك أن واحد من كل ثمان من هذه المشاريع يعتمد على قروض الأهل والأصدقاء، وإن واحد من كل عشرين مشروع يتعرض للأنتهاء (وفاة المشروع) (I<sup>0</sup>).

**2- سياسات المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة :** لقد توسع الدور الإقتصادي الذي تؤديه المصارف وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي وأخذت في حسابها دور هذه المصارف عند إعداد خطط التنمية السنوية والخمسية وغيرها، وقد ازدادت أهمية دورها في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، فضلاً عن ذلك خروجها عن النشاط التقليدي (القديم) وقيامها بأدوار ومهام جديدة، كفتح وحدات إقراض متخصصة بإقراض المشاريع الصغيرة (I<sup>0</sup>). وأولت المصارف اهتماماً كبيراً في الأونة الأخيرة لتشجيع المشاريع الصغيرة ورعايتها وتوفير احتياجاتها التمويلية، إذ تتمتع هذه المشاريع بالمرونة في تمويلها وتحقيقها ربحية مناسبة على الأموال التي تقدمها المصارف، ونظراً لأن الائتمان يعد من أهم الأنشطة المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على ربحية المصارف مما يستوجب القيام بإدارة المخاطر بأسلوب خاص ومتطور إذ تشكل محفظة القروض الصغيرة حجماً لا يستهان به من المحفظة الإجمالية لهذه المصارف، ومن ثم فقد قام كل مصرف بوضع ستراتيجية خاصة وسياسات متعددة للتعامل مع المشاريع الصغيرة موضحاً بها الأهداف الإستراتيجية للمصرف والدور الذي ينبغي أن يقوم به في هذا المجال عملاً على تو في التمويل اللازم لهذه المشاريع ولا يقتصر

١٠ - أشرف محمد دوابه: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث منشور بمجلة البحوث الإدارية، مركز الأبحاث والتطوير - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، السنة الرابعة والعشرون، العدد الرابع، تشرين/ 1 2006 ص7.

17-Janne Peltoniemi: Empirical evidence on small business financing in Finnish credit markets; Academic Dissertation; Faculty of Economics and Business Administration; Department of Accounting and Finance-University of Oulu;(2004:p9).

18- Stuart Fraser: Finance for Small and Medium-Sized Enterprises; A Report UK Survey of SME Finances; Centre for Small and Medium-Sized Enterprises; Warwick Business School- University of Warwick (2004:P63).

١١ - رشاد العصار و رياض الحلبي: النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، ط/1 ( 2010:72).



دور المصارف على هذا الحد ولكن يمتد إلى العديد من الخدمات المرتبطة بذلك والتي توتي بثمارها الجيد لجميع الأطراف (الزبائن، المصارف) (II).  
3- مكونات سياسة تمويل المشاريع الصغيرة: إن من أهم مكونات سياسة تمويل المشاريع الصغيرة هي (II):  
أ- الالتزام بالقيد القانونية: إذ قد يحدد القانون (البنوك المركزية) التوسع في الائتمان أو تقليصه، وتحدد التشريعات والتعليمات المصرفية الحد الأقصى للقروض، أسعار فوائدها وعمولاتها والضمانات ونوعية النشاطات الجائز تمويلها.  
ب- شروط الائتمان: منها شروط قبول الطلبات، وهي نقطة الانطلاق التي من بعدها يتم إجراء الخطوات اللاحقة مثل التحري والاستقصاء.  
ت- كلفة القروض والائتمانات: تدخل ضمن هذه الكلفة أسعار الفائدة التي يتقاضاها المصرف على القروض والائتمانات المقدمة (II).  
ث- حجم الأموال المتاحة للإقراض: تحديد مقدار المبالغ التي تقدم للقروض والائتمان لهذه المشاريع من مجموع الموارد المتاحة في المصرف للائتمان بصورة عامة.  
ج- إجراءات وخطوات الحصول على القروض والائتمان: ويقصد بذلك التحديد الدقيق لكل الخطوات التي يجب أن تمر بها عملية الحصول على القرض والائتمان، وهي كالتالي (II):  
\* البحث عن الفرص وجذب الزبائن: لا بد من البحث عن الفرص بالذهاب للزبائن والتعرف على إحتياجاتهم التمويلية، ويؤدي التسويق المصرفي دوراً هاماً في زيادة الحصة السوقية (II).  
\* مرحلة تقديم الطلب: يقوم المصرف بتصميم نموذج طلب قرض يحوي جميع البيانات الأساسية التي تسرع من عملية التحليل وصناعة القرارات.  
\* دراسة طلبات الائتمان: عندما يقوم الزبون بتعبئة طلب الائتمان وفقاً للنموذج المعد من قبل المصرف، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم إقراض المشاريع الصغيرة لإجراء الدراسة عليه، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع الزبون للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان، والقيام بزيارات شخصية من قبل موظفي قسم الإقراض إلى مقر عمل الزبون طالب القرض.

1 - عبد المطلب عبد الحميد: إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية (2009:218).  
2 - سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسن زويلف ومدحت أبراهيم الطراونة: إدارة البنوك. دار الفكر للنشر- عمان، ط/ (1997:151).  
3 - حمزة محمود الزبيدي: إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الوراق للنشر- عمان، طبعة معدلة، (2011:219).  
4 - رامي هاشم الشنباري: التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية- قسم التخطيط المالي، (2006:111).  
5 - صادق راشد حسين الشمري، سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية، مطبعة العزة- بغداد، ط/ 1 (2006:44).



- \* **تحليل المركز المالي:** تساعد عملية التحليل المالي للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملاءة المالية للزبون، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الأئتمان أم لا.
- \* **الأستعلام عن مقدم الطلب:** إذا قرر المصرف قبول طلب الإقتراض بشكل مبدئي فإنه يبدأ في إتخاذ باقي إجراءات منح القرض والتي تبدأ بالأستعلام عن الزبون (١٥).
- \* **التفاوض مع الزبون:** على ضوء التحليل والتقييم والأستفسار تتضح تصورات عن البدائل المختلفة التي يمكن التفاوض عليها لمقابلة إحتياجات الزبون وظروفه والمصرف وظروفه.
- \* **طالب الضمان التكميلي:** في هذا الإجراء يقوم المصرف بالطلب من الزبون تقديم ضماناته والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات.
- \* **إتخاذ القرار والتعاقد:** عند هذه المرحلة يكون أصحاب القرار في وحدة الإقتراض قد توصلوا إلى نقطة واحدة من نقاط عناصر تحليل القرض (إستراتيجية القرار) وهي أما الرفض أو الأستمرارية في التعاقد (١٥).
- \* **تنفيذ التمويل والمتابعة:** في هذه المرحلة يتم تنفيذ التمويل ومتابعة المقترض، لضمان التزام الزبون بالشروط، وينبغي على المصرف وضع جدول للمتابعة الدورية والوقوف على الديون المتعثرة، فضلاً عن متابعة المشاريع بعد منح القرض.

### دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

#### أولاً- سياسات مصرف الرافدين في تمويل المشاريع الصغيرة:

لقد تبنى مصرف الرافدين تمويل المشاريع الصغيرة من خلال برنامج القروض الميسرة وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وأيضاً تمويل المشاريع التجارية الصغيرة القائمة، وسيتم تناولها وفق الآتي:

- 1- **تمويل برنامج القروض الميسرة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:** نفذ البرنامج من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية والجهة المقرضة (مصرف الرافدين)، لدعم وأقامة المشاريع الصغيرة المخصصة لتشغيل العاطلين عن العمل، وذلك أستناداً لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء، للمدة من (2008-2010) وقد نفذ البرنامج كآلآتي (١٥):
- أ- **خطة تنفيذ البرنامج:** تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضع خطة لتنفيذ البرنامج، تستند على تشغيل (120) ألف فرصة عمل للعاطلين عن العمل المسجلين في قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وقد تم توزيع هذا العدد على محافظات القطر (بأستثناء محافظات اقليم كردستان العراق) بواقع (16) ألف فرصة عمل في بغداد، و (10)

١٥- عبد الوهاب يوسف أحمد: التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر- عمان، ط/ 1 ( 2008:176).

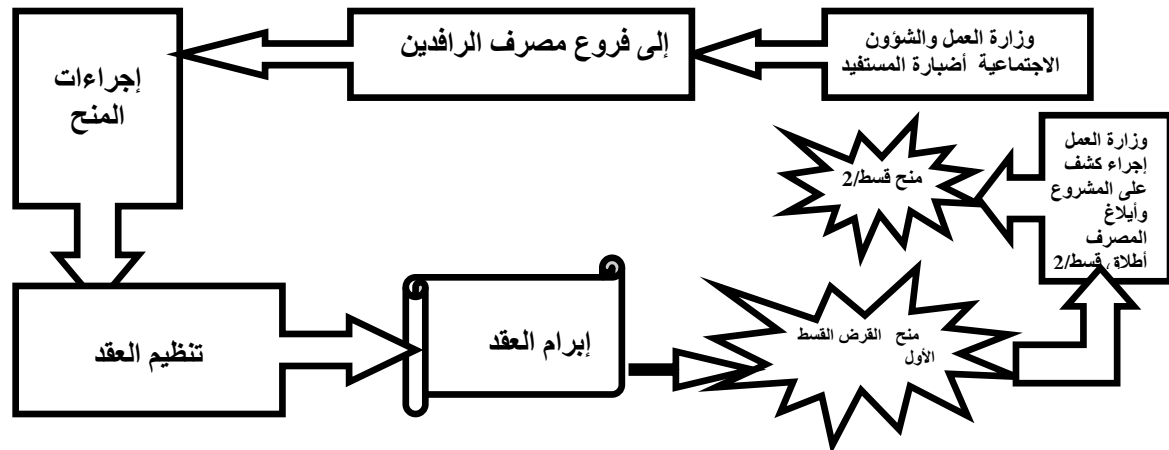
١٦- عبد المعطي رضا ارشيد و محفوظ جودة: إدارة الأئتمان، دار وائل للنشر- عمان، ط/ 1 ( 1999:23).  
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - قسم إقراض المشاريع الصغيرة (مقابلة مع المسؤولين في القسم).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

الأف فرصة عمل لكل من محافظتي نينوى والبصرة، و (7) الأف فرصة عمل لكل محافظة من المحافظات المتبقية، ويتم ذلك من خلال توافر قروض ميسرة (بدون فوائد) تتراوح ما بين (2500-8250) دولار أو بما لا يزيد عن (10) مليون دينار عراقي، وقد وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة المالية لغرض توافر الأموال اللازمة لتغطية هذا البرنامج، إلا أنّ الأخيرة ارتأت أن يتم توافر التمويل للبرنامج من خلال السيولة المتوافرة في مصرف الرافدين، وقد حدد سقفاً للإقراض تنفيذاً للتوجيهات المركزية لا يزيد عن (612) مليون دولار، أي ما يعادل (740) مليار دينار عراقي، وأستناداً لخطط الوزارة بتوزيع فرص العمل، فقد تم تخصيص حجم الأموال لمحافظات بغداد - نينوى - البصرة (60) مليون دولار، أما المحافظات الأخرى فحدد حجم الأموال لكل محافظة (36) مليون دولار.

ب- **التنفيذ الفعلي للبرنامج:** قررت الإدارة العامة لمصرف الرافدين منح قروض ميسرة لأصحاب المشاريع الصغيرة المبتدئة على وفق آلية إقراض تتم عبر قسطين، إذ يمنح القسط الأول الذي يعادل (60%) من مبلغ القرض، وذلك لغرض المباشرة في إقامة المشروع الصغير، وبعد مرور شهر يتم إطلاق (40%) المتبقي من قيمة القرض (القسط الثاني) بعد إجراء الكشف من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والشكل الآتي يوضح ذلك.



الشكل (2)

إجراءات مصرف الرافدين في تمويل برنامج القروض الميسرة.

المصدر: من إعداد الباحث.

ت- **أيقاف البرنامج:** في تشرين الأول سنة (2009) ومن جانب واحد أوعزت وزارة المالية إلى الإدارة العامة لمصرف الرافدين أيقاف العمل ببرنامج القروض الميسرة، مع الأستمرار بمنح



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

القسط الثاني للمقترضين المنجزة معاملاتهم وتم منحهم القسط الأول ، إذ أستمروا بمنح القروض للقسط الثاني لغاية ( 2010/12/31 ).

ث- تحليل بيانات القروض الميسرة (على مستوى العراق عدا إقليم كردستان): الجدول الآتي يوضح توزيع القروض حسب المحافظات مبين فيه عدد القروض موزعة ذكوراً وأناً والمبالغ الممنوحة.

جدول (1):

توزيع القروض الميسرة حسب العدد والمبالغ الممولة من مصرف الرافدين على مستوى العراق للسنوات من (2007-2010).

المحافظة	عدد المقترضين	المبلغ *\$	المبلغ ما يعادله بالدينار		عدد المقترضين المستفيدين	
			ذكور	اناث	ذكور	اناث
بغداد	12613	62878629	74079957343	11150	1463	
بابل	5337	26169250	30710432500	5086	251	
النجف	5634	27432200	31988374501	5369	265	
كربلاء	4089	18282900	21306206500	3795	294	
واسط	5746	23211400	27594919000	5407	339	
المتن	3346	13372580	15731920000	2988	358	
الديوانية	3746	17545000	20590878000	3529	217	
الأنبار	3013	14930200	17522992500	2862	151	
ديالى	2454	4840000	5740114664	2394	60	
صلاح الدين	3368	16314900	19240896000	2835	533	
ميسان	3033	9749600	11571737000	2775	258	
ذي قار	3446	13994200	16432690000	3318	128	
البصرة	6019	24770750	29151113460	5513	506	
نينوى	7823	39235700	41176761500	7713	110	
كركوك	3665	15771400	18510218500	3471	194	
المجموع	73323	328,498,709	381,349,211,468	68205	5127	

الجدول من إعداد الباحث بالأعتماد على:

١ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - قسم دعم المشاريع الصغيرة.

٢ - بيانات مصرف الرافدين - قسم الائتمان، شعبة القروض.

يتضح من الجدول ( 1 ) إن عدد المقترضين المستفيدين من برنامج القروض الميسرة قد بلغ (73323) مستفيد موزعين على محافظات القطر عدا إقليم كردستان، إذ بلغ عدد الذكور ( 68205 ) وبنسبة تبلغ ( 93%) من المقترضين، وبلغ عدد الإناث ( 5127 ) أي بنسبة ( 7%) من المقترضين، ويتضح من ذلك أن نسبة الذكور أعلى بكثير من نسبة الإناث، إذ أشار مسح سنة ( 2011 ) لوزارة التخطيط من ارتفاع معدلات البطالة عند الإناث بنسبة (12.6%) أي بأعداد بلغت (157562) عاطلة

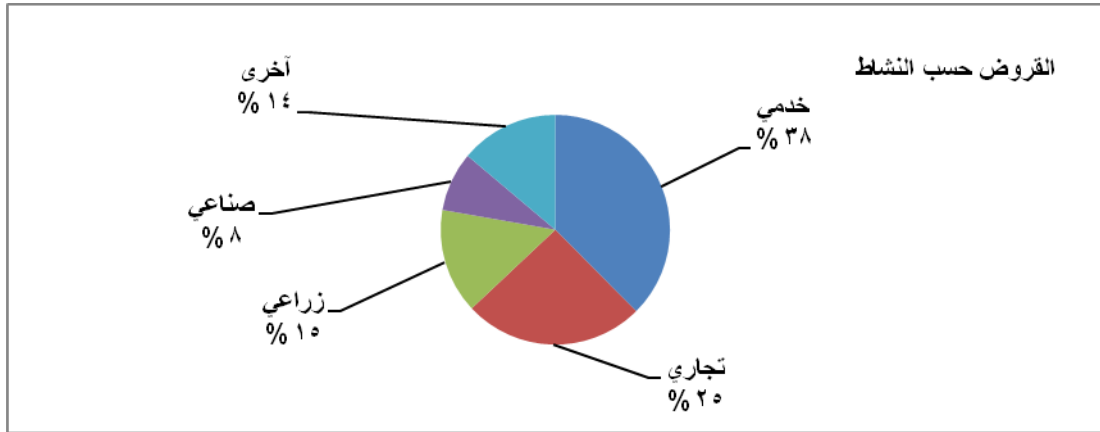


عن العمل، وبالرجوع إلى قاعدة بيانات العاطلين عن العمل المسجلين لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في نهاية سنة (2009) تبين أن أعداد العاطلين عن العمل قد بلغ (153625) عاطل عن العمل، وقد بلغت أعداد الذكور (118432) عاطل عن العمل، وبلغت عند الإناث (35220) عاطلة عن العمل. والملاحظ من الجدول أن المتحقق من مجموع العاطلين والحاصلين على قروض قد بلغ نسبة (47.7%) من العدد الكلي للمسجلين في قاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبلغت نسبة الذكور المتحققة (57.6%)، أما نسبة الإناث المتحققة بلغت (14.6%) وهي نسبة متدنية بالقياس مع نسبة الذكور. إما مجموع المبالغ الممنوحة للمقترضين وبالغالب تقريباً (328) مليون دولار، فلم تصل إلى المخطط والذي كان يقدر بـ (612) مليون دولار<sup>(٥)</sup>، أي بنسبة تنفيذ بلغت (53.7%). ويرجع ذلك إلى توقف مصرف الرافدين عن الإقراض حسب التعليمات الواردة إليه من وزارة المالية بإيقاف ترويج معاملات القروض الميسرة.

يتضح من الشكل (3) توزيع القروض الميسرة حسب النشاط، إذ حصل النشاط الخدمي على نسبة (38%) من المقترضين، بينما حصل النشاط التجاري على نسبة (25%) من المقترضين، وحصل النشاط الزراعي على نسبة (15%) من المقترضين، في حين حصل النشاط الصناعي على نسبة (8%) من المقترضين، أما الأنشطة الأخرى فحصلت على (14%).

يدل من ذلك إن الأنشطة الخدمية والتجارية هي تمثل نسبة عالية مقارنة بالأنشطة الزراعية والصناعية والأخرى، ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع عينة من المشاريع الصغيرة المبتدئة التي حصلت على قروض ميسرة والتي أشرتت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على المقترضين (المستفيدين) أن يكون المشروع جديد وليس قائم مما حدا بالمقترضين اللاتجاه إلى فتح مشاريع خدمية وتجارية تلبي حاجة السوق لها في ظل أنفتاح السوق العراقية على أستيراد السلع من مناشئ مختلفة رخيصة ومقاربة للإنتاج المحلي وبأسعار متدنية تلبي الطلب المتزايد عليها في ظل تحسن الدخول لفئات الموظفين في الدولة.

<sup>٥</sup> - تم تحديد مبلغ (612) مليون دولار ضمن خطة برنامج القروض الميسرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعلى ضوء توجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إذ تم توزيع حجم الأموال حسب المحافظات، فخصص لكل من المحافظات بغداد، نينوى، البصرة (60) مليون دولار، أما المحافظات الأخرى فحدد حجم الأموال لكل محافظة (36) مليون دولار، فعلى ضوء هذا المخصص يقرض مصرف الرافدين لكل محافظة ضمن المحدد.



الشكل (3)

توزيع اعداد القروض الميسرة الممنوحة من مصرف الرافدين حسب النشاط.

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على، بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- قسم دعم المشاريع الصغيرة.

2- تمويل المشاريع التجارية الصغيرة (TÖ): قام مصرف الرافدين ومن خلال فروعها الداخلية بإقراض أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة (القائمة)، وفي مايلي تحليل بيانات القروض الممنوحة من مصرف الرافدين لهذه المشاريع، والجدول الآتي يوضح عدد القروض والمبالغ الممنوحة من مجموع قروض وسلف المصرف للسنوات من (2008-2011):

جدول (2)

توزيع القروض التجارية الصغيرة الممنوحة من مصرف الرافدين.

المدة	عدد القروض	المبالغ الممنوحة (مليون دينار)	إجمالي القروض والسلف (مليار دينار)	الاهمية النسبية
2008	6565	98029	1504	6.5%
2009	7084	65232	1646	4%
2010	3605	44317	4910	0.9%
2011	2660	29030	8600	0.3%
المجموع	19914	236610		

المصدر: من إعداد الباحثين بالأعتماد على بيانات مصرف الرافدين- قسم الائتمان والتقرير السنوي. الاهمية النسبية من أستخراج الباحثان.

٦- البيانات أقتصر على سنة الإقراض والمتمثلة في المدة الزمنية من سنة (2008-2011)، وعدد القروض والمبالغ الممنوحة، ولم يتم الحصول على مؤشرات كمية أخرى لعدم توثيقها في المصرف ممكن أن نستدل بها في مجال البحث بصورة أعمق.





يتضح من الجدول (2) إن القروض الممنوحة للمشاريع التجارية الصغيرة كانت لا تمثل إلا نسبة متواضعة من مجموع القروض والسلف إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة للمشاريع التجارية الصغيرة على التوالي للسنوات من (2008-2011) وهي كالاتي: (6.5%، 4%، 0.90%، 0.30%). ويتضح أيضاً ومن خلال المقابلات الشخصية التي إجراها الباحث مع بعض مدراء فروع مصرف الرافدين عن سبب انخفاض عدد القروض والمبالغ الممنوحة لهذه المشاريع، إذ تبين إن هنالك حاجز تخوف من قبل مدراء الفروع من عملية منح القروض للمشاريع الصغيرة لعدم الوقوع في مخاطر الإقراض والتي تتمثل في (التخلف عن السداد أو المشروع وهمي، أو تعرض المشروع لخسائر محتملة)، أما الزيارات والمقابلات الشخصية التي إجراها الباحث مع بعض أصحاب المشاريع الصغيرة الذين حصلوا على قروض من مصرف الرافدين، فأشاروا إلى أن مبالغ القروض قليلة ولا تلبي متطلبات المشروع، وأسعار الفائدة عالية (12%) وتكاد تكون قريبة من أسعار الفائدة لدى المصارف الخاصة، فضلاً عن ذلك إن إجراءات المعاملة تستغرق وقتاً طويلاً، لذا نلاحظ انخفاض عدد القروض والمبالغ الممنوحة للمشاريع التجارية الصغيرة.

#### ثانياً- سياسات مصرف الرشيد في تمويل المشاريع الصغيرة:

لقد تبنى مصرف الرشيد تمويل المشاريع الصغيرة من خلال قروض المشاريع الصناعية بالتعاون مع مديرية التنمية الصناعية واتحاد الصناعات العراقي، وأيضاً إقراض المشاريع الصغيرة للانشطة المختلفة، وسنتعرف عليها وفق الآتي:

#### 1- تمويل برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصناعية الصغيرة بالتعاون مع وزارة الصناعة

والمعادن - مديرية التنمية الصناعية واتحاد الصناعات العراقي: تم اقرار قروض للقطاع الصناعي من قبل اللجنة الإقتصادية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء على مرحلتين، المرحلة الأولى بدأت في سنة (2007) وكانت قروضها تمنح بالدولار على أن لايتجاوز مبلغ القرض الواحد (15 ألف دولار أمريكي، إذ خصص لها مبلغ قدره (25) مليون دولار أمريكي لإعطائه إلى (1636) مشروعاً صغيراً، أما المرحلة الثانية كانت في بداية سنة (2008) تمنح بالدينار العراقي على أن لايتجاوز المبلغ (30) مليون دينار عراقي، فقد خصص مبلغ قدره (408) مليون دولار امريكي لكل محافظات العراق، وقد خصص لكل من محافظ ات بغداد والموصل والبصرة مبلغ قدره (40) مليون دولار، وخصص لكل محافظة من المحافظات الأخرى (25) مليون دولار تقريباً (P<sup>1</sup>).

وكان عدد المشاريع المؤهلة للحصول على القروض حوالي (17) ألف مشروع، وحسب إحصائيات مصرف الرشيد للمعاملات المنجزة والتي قد تم منحها القرض وللمدة من (2007-2008) بلغ حوالي (6398) مشروع صناعي صغير، توقف البرنامج قبل أكمال مهامه بمنح القروض وذلك بعد مرور سنة كاملة على منح قروض سنة (2007) والتي أستحقت دفع القسط الأول إلا أنه لم تتم عملية

<sup>1</sup> مقابلة شخصية مع السيد مدير قسم الدراسات في مديرية التنمية الصناعية 2011/12/8.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

السداد، إذ بلغ عدد المتخلفين عن السداد ( 70%) من مجموع المستفيدين من برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصناعية لسنة ( 2007 ) (Di)، وقد تم تنفيذ البرنامج من قبل مصرف الرشيد بتاريخ (2007/6/6) بمنح قروض للمشاريع الصناعية الصغيرة حصراً بمحافظة بغداد. وأستناداً إلى ما جاء بكتاب مجلس الوزراء/ لجنة الشؤون الإقتصادية ، قرر مصرف الرشيد إطلاق قروض ميسرة لأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة في المحافظات شرط أن تكون مجازة ومسجلة في المديرية العامة للتنمية الصناعية وذلك حسب ما ترشحه لجنة منح القروض المشكلة في المديرية المذكورة وبالمبلغ المحدد من قبلها على أن لا يتجاوز إجمالي مبالغ القروض (15) مليون دولار ، وسيتم تناول تحليل بيانات القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية الصغيرة وفق الآتي:

أ- تحليل بيانات القروض الميسرة المرحلة الأولى الممنوحة للمشاريع الصناعية الصغيرة:  
يوضح الجدول الآتي توزيع قروض المرحلة الأولى التي تم إقراضها للمشاريع الصناعية الصغيرة (Di).

### جدول (3)

توزيع قروض مصرف الرشيد للمشاريع الصناعية الصغيرة لسنة (2007).

عدد القروض	المبالغ الممنوحة	المبلغ المخصص*	معدل القرض الممنوح	نسبة الممنوح من المخصص
1627	\$ 19880000	\$ 25000000	\$ 12000	79.5%
ما يعادله بالدينار العراقي ..	24,250,000,000	30,500,000,000	14,500,000	

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على: مصرف الرشيد (الإدارة العامة) - قسم الائتمان.

\* مديرية التنمية الصناعية- قسم الدراسات والتخطيط.

النسب من أستخراج الباحثين.

يتضح من الجدول (3) إن المشاريع الصناعية الصغيرة الممولة حسب برنامج القروض الميسرة قد بلغ عددها (1627) مشروعاً صناعياً، وبلغ حجم المبالغ الممنوحة لها بعملة الدولار الأمريكي تقريباً (20) مليون دولار، ويبلغ معدل القرض الممنوح ( 12 ) مليون دولار، في حين بلغت نسبة المبالغ الممنوحة من المخصص له في بداية البرنامج (79.5%).

ب- تحليل بيانات القروض الميسرة المرحلة الثانية الممنوحة للمشاريع الصناعية الصغيرة: في المرحلة الثانية وبالتحديد في سنة ( 2008 ) تم تخصيص مبلغ ( 408 ) مليون دولار ضمن برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصناعية تمنح على مستوى القطر عدا إقليم كردستان العراق، وتم تحديد

\* مقابلة شخصية مع السيدة مسؤولة شعبة القروض في مصرف الرشيد 2012/8/25.

\*\* إن البيانات الكمية التي تم الحصول عليها من مصرف الرشيد- قسم الائتمان كانت بيانات محدودة وحسب المتوفر من عملية توثيق المصرف للبيانات، فلذلك أقتصر على التحليل على المتاح من هذه البيانات.

\*\* تم تحويل المبلغ من الدولار إلى الدينار بسعر صرف 1220 دينار لكل دولار لسنة (2007).



مبلغ القرض الواحد على أن لا يتجاوز ( 30 ) مليون دينار (D<sup>N</sup>)، والجدول الآتي يوضح توزيع القروض على المشاريع الصناعية الصغيرة.

#### جدول (4)

توزيع قروض مصرف الرشيد لمشاريع التنمية الصناعية الصغيرة لسنة (2008).

عدد القروض	المبالغ الممنوحة بالدينار العراقي	المبلغ المخصص* بالدينار العراقي	معدل القرض الممنوح	نسبة الممنوح من المخصص
4774	98,137,951,000	490,824,000,000	21,000,000	20%

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على:

- 1 مصرف الرشيد (الإدارة العامة) - قسم الائتمان.
- 2 \*مديرية التنمية الصناعية- قسم الدراسات والتخطيط. تم تحويل مبلغ المخصص من الدولار إلى الدينار (408 مليون دولار × 1203 دينار سعر الصرف لسنة 2008).
- 3 نسبة الممنوح ومعدل القرض من أستخراج الباحث.

يتضح من الجدول (4) إن عدد القروض الممنوحة قد بلغت (4774) قرضاً، أي بنسبة زيادة بلغت (1.93%) عن سنة (2007)، إما المبالغ الممنوحة هي الأخرى مرتفعة عن السنة السابقة والتي بلغت نسبة النمو فيها (3.05%) (D<sup>O</sup>)، وبلغ معدل القرض الممنوح ( 21 ) مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت (0.5%)، وذلك لزيادة التخصيصات وفتح منافذ إقراض جديدة موزعة على محافظات القطر عدا إقليم كردستان العراق. أما بالنسبة لأنخفاض نسبة المبالغ الممنوحة بالمقارنة مع المخصص لبرنامج الإقراض والتي بلغت النسبة فيها ( 20%)، ذلك يرجع إلى توقف البرنامج عن الإقراض بسبب تخلف المقترضين أصحاب المشاريع الصناعية المستفيدين من برنامج القروض الميسرة عن دفع المستحقات المترتبة بذمتهم والتي أستحقت السداد بعد مرور مدة السماح المحددة (سنة واحدة) حسب تعليمات الإقراض، وقد بلغ نسبة المتخلفين عن السداد حوالي (70%) من المقترضين (D<sup>O</sup>).

ومن خلال المقابلات الشخصية التي إجراها الباحث مع عينة من المقترضين (المستفيدين) من برنامج القروض الصناعية الميسرة فقد أشاروا إلى أن القروض التي حصلوا عليها كانوا يتصوروا أنها قدمت لهم على شكل منحة تعوضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها بعد الأحداث التي عصفت بالبلد ومرافقها من تعرض مشاريعهم إلى السرقات وتوقفها عن العمل لسنوات عدة مما أضرهم إلى التصرف في بيع بعض أجزاءها لغرض توفير لقمة العيش لهم ولعوائلهم، فضلاً عن ذلك تسريح العاملين الذين كانوا يعملون فيها من داخل المشروع (الأهل) وخارج المشروع، وعندما حصلوا على القروض الميسرة

- مقابلة شخصية مع السيد مدير قسم الدراسات في مديرية التنمية الصناعية 2011/12/8.  
- \* نسبة النمو تم أستخراجها بتحويل مبلغ السنة السابقة ( 2007 ) من الدولار إلى الدينار بسعر صرف سنة ( 2007 ) والبالغ إنذاك ( 1220 ) دينار.  
- مقابلة شخصية مع السيدة مسؤولة قروض التنمية الصناعية في مصرف الرشيد - شعبة القروض 2012/8/28.



قاموا بتشغيل مشاريعهم إلا أنها واجهت مشاكل أخرى متمثلة بآفتاح السوق العراقية على البضائع والسلع المستوردة والتي تكون أسعارها منخفضة قياساً بالمنتج المحلي مع ارتفاع أجور العاملين وارتفاع أجور الكهرباء (المولدات)، ومن ثم ارتفاع أسعار الوقود، وغياب التقييس والسيطرة النوعية على البضائع المستوردة ، فضلاً عن غياب الدعم الحكومي.  
ت- قروض اتحاد الصناعات العراقي: تم إقراض المشاريع الصناعية الصغيرة المسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي ، والجدول الآتي يوضح ذلك.

#### جدول (5)

توزيع قروض اتحاد الصناعات العراقي الممنوحة من مصرف الرشيد لسنة (2008).

عدد القروض	المبالغ الممنوحة (بالدينار العراقي)	المبلغ المخصص (بالدينار العراقي)	معدل القرض الممنوح (بالدينار العراقي)	نسبة الممنوح من المخصص
333	4,669,092,000	490,824,000,000	14,000,000	0.95%

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات مصرف الرشيد - قسم الائتمان ومديرية التنمية الصناعية، نسبة الممنوح ومعدل القرض من أستخراج الباحث.

تشير البيانات الواردة في الجدول ( 5 ) إن اعداد القروض قد بلغت ( 333 ) قرصاً في حين بلغ عدد المشاريع الصناعية الصغيرة المسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي ( 9904 ) مشروعاً، أي أن نسبة الذين حصلوا على قروض من مجموع المشاريع المسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي قد بلغت نسبة (3.4%) ، وبلغ معدل القرض الممنوح (14) مليون دينار. والجدول الآتي يوضح اعداد المشاريع المسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي.

#### جدول (6)

المشاريع الصناعية الصغيرة المسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي.

السنة	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة	الأهمية النسبية
2006	779	8%
2007	1064	11%
2008	4400	44%
2009	2239	23%
2010	1422	14%
المجموع	9904	100%

الجدول من إعداد الباحث بالأعتماد على اتحاد الصناعات العراقي - السجل الصناعي.

يشير الجدول (6) إلى أنّ عدد المشاريع الصناعية الصغيرة بلغ ( 9904 ) مشروعاً، ويتضح أن اعداد المشاريع الصناعية المسجلة في سنة ( 2008 ) هي الأكثر وينسبة بلغت ( 44%) من مجموع



المشاريع المسجلة، يرجع السبب في أقبال أصحاب المشاريع الصناعية في تسجيل مشاريعهم لدى اتحاد الصناعات العراقي ومن ثم تحمل آثار تسجيل المشاريع وخضوعها للتحاسب الضريبي وأيضاً تحملها تكاليف الحصول على إجازات العمل، كل ذلك يرجع لكي يحصلوا على القروض الصناعية الميسرة التي بدأ اتحاد الصناعات بترويج معاملاتها .

2- تمويل المشاريع الصغيرة الفردية والمشاركة: في تاريخ (آيار 2010) وأستناداً إلى قرار مجلس إدارة مصرف الرشيد تقرر منح القروض الصغيرة لأصحاب المشاريع الصغيرة (أفراد أو شركات)، وقد تم البدء بعملية منح القروض فعلياً في شهر تموز من سنة (2010). وفي مايلي تحليل بيانات القروض الممنوحة من مصرف الرشيد للمشاريع التجارية الصغيرة الفردية والمشاركة ، والجدول الآتي يوضح عدد القروض والمبالغ الممنوحة لهذه المشاريع.

### جدول (7)

#### توزيع قروض مصرف الرشيد للمشاريع الصغيرة الفردية والمشاركة

المدة	عدد القروض	المبالغ الممنوحة
2010	1574	9,738,376,000
2011	3903	25,106,001,000

المصدر: من اعداد الباحث بالأعتماد على بيانات مصرف الرشيد - قسم الائتمان

يتضح من الجدول (7) إن عدد المشاريع الصغيرة التي حصلت على قروض في سنة ( 2010 ) بلغت (1574) مشروعاً، وأما المبالغ الممنوحة فقد بلغت تقريباً ( 10 ) مليار دينار، في حين أن مجموع مبالغ القروض والسلف الممنوحة من المصرف لسنة ( 2010 ) بلغت تقريباً ( 2080 ) مليار دينار، أي بنسبة بلغت ( 0.5%)، وفي سنة ( 2011 ) بلغ عدد القروض الممنوحة ( 3903 ) مشروعاً بنسبة نمو بلغت ( 1.5%) عن السنة السابقة (2010) التي بدأ الإقراض فيها في شهر تموز، أما المبالغ الممنوحة فقد بلغت تقريباً ( 25 ) مليار دينار، أي بنسبة نمو بلغت ( 1.6%)، وتبلغ نسبة المبالغ الممنوحة لهذه السنة ( 0.95%) من مجموع قروض وسلف المصرف لسنة ( 2011 ) البالغة تقريباً ( 2650 ) مليار دينار، في حين يبلغ معدل مبلغ القرض الممنوح لهذه المشاريع ( 6 ) مليون دينار. هذه النسبة ضئيلة ولا تمثل الدعم الذي يجب أن تتمتع به هذه المشاريع التي تؤدي دوراً كبيراً في الإقتصاد الوطني من حيث التشغيل وزيادة الدخل إذ تُعد المشاريع الصغيرة هي إحدى أدوات النهوض بالتنمية الإقتصادية.

يتضح مما تقدم إن القروض الممنوحة من مصرف الرشيد للمشاريع الصغيرة الفردية والمشاركة وقروض التنمية الصناعية كانت تمثل نسبة متدنية من مجموع قروض وسلف المصرف ولا تمثل إلا مبالغ قليلة تم منحها إلى أصحاب المشاريع الصغيرة، هذا ما توصل اليه تحليل بيانات القروض وأشار اليه بعض المقترضين الذين ألتقى بهم الباحث في زيارته لمشاريعهم، من أنّ المبالغ كانت قليلة ولا تلبي



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

متطلبات مشاريعهم، وان صلاحية مدير الفرع بالنسبة لقروض المشاريع الصغيرة الفردية والمشاركة لا تتجاوز الـ (5) مليون دينار وصلاحية الإدارة العامة من (6-10) مليون دينار مما يتطلب إرسال المعاملة من الفرع إلى الإدارة العامة لتستغرق مدة طويلة، وصلاحية الإدارة لا تتجاوز الـ (10) مليون دينار.

ثالثاً- سياسة المصارف الخاصة (الشرق الأوسط، الخليج، الشمال، آشور) في تمويل المشاريع الصغيرة: لقد أستفاد المصارف الخاصة من الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية التي قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشروع (أزدهار وتجارة) في تطوير وحدات إقراض متخصصة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والتي تم أستحداثها في سنة (2008) لتعمل على تلبية المزيد من الإحتياجات المصرفية لتلك المشاريع. وسيتم تناول تحليل بيانات القروض الممنوحة لهذه المشاريع من المصارف الخاصة عينة البحث، والجدول الآتي يوضح ذلك.

### جدول (8)

توزيع مجموع القروض الممنوحة والمبالغ وفرص العمل ومعدل القرض ونسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة من مجموع قروض وسلف المصارف العينة.

المصرف	عدد القروض الكلي	عدد قروض النساء	المبالغ الممنوحة (بالدينار العراقي)	عدد فرص العمل القائمة	عدد فرص العمل الجديدة	معدل القرض الممنوح (بالدينار العراقي)	نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة من مجموع قروض وسلف المصرف			
							2008	2009	2010	2011
الشرق الأوسط	1871	196	60344750000	1871	928	32000000	3%	8%	16%	17%
الخليج	1726	81	30451165000	3516	2017	17000000	9%	19%	23%	20%
الشمال آشور	438	45	16860033000	438	241	38000000		2%	2%	4%
المجموع	4655	388	116,625,114,000	6837	3550	25000000	16%	47%	21%	8%

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على: بيانات المصارف العينة. \*النسب من أستخراج الباحث.

يتضح من الجدول (8) إن المصارف الخاصة عينة البحث قد منحت قروض على مدى السنوات من (2008-2011) بلغت (4655) قرصاً منها (388) قرصاً للنساء وبمجموع مبالغ تقريباً (116625) مليون دينار، أما فرص العمل المتحققة فقد بلغت (10387) فرصة عمل متحققة منها (3550) فرصة عمل جديدة، في حين بلغت القروض الممنوحة معدلات متفاوتة فقد بلغ معدل القرض الممنوح من مصرف الشرق الأوسط (32) مليون دينار، وبلغ معدل القرض الممنوح لمصرف الخليج التجاري (17) مليون دينار، وبلغ معدل القرض الممنوح لمصرف الشمال (38) مليون دينار، وبلغ معدل القرض الممنوح لمصرف آشور (17) مليون دينار.



وتشير نسبة القروض الممنوحة من المصارف الخاصة عينة البحث للمشاريع الصغيرة من مجموع قروض وسلف المصرف، إلى أن أعلى نسبة تحققت عند مصرف الخليج التجاري وبلغت على التوالي (9%، 19%، 23%، 20%).

يدل من ذلك أن سياسة مصرف الخليج تهدف إلى تعظيم محفظة إقراض المشاريع الصغيرة لما لهذه المشاريع من دور في الإقتصاد، ومن ثم تعظيم الموارد المتحصلة من عملية الإقراض لآسيما وأن مخاطر إقراض هذه المشاريع مسيطر عليها من خلال دراسة هذه المشاريع دراسة مستفيضة في ظل إجراءات المصرف في منح القروض، فضلاً عن ضمان هذه القروض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية، مع الأستغلال الأمثل للتمويل المقدم من الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويتضح أيضاً إن بيانات الجدول تشير بتقدم مصرف الشرق الأوسط من حيث عدد القروض الممنوحة والمبالغ المقدمة لهذه المشاريع، ومن ثم يأتي بالمرتبة الثانية مصرف الخليج، أما مصرف الشمال فيأتي بالمرتبة الأولى من حيث حجم مبلغ القرض الممنوح وهذا ما يتضح من إن معدل القرض الواحد الممنوح من مصرف الشمال بلغ ( 38 ) مليون دينار، ويأتي بالمرتبة الأخيرة مصرف آشور من حيث المبالغ الممنوحة ومعدل القرض الممنوح.

ويشير الجدول الآتي، إن توزيع القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب النشاط يبين حصول النشاط التجاري على النسبة الأكبر من مجموع القروض إذ بلغت (50%)، ويليه النشاط الخدمي وبنسبة بلغت (29%)، ومن ثم النشاط الصناعي وبنسبة بلغت ( 21%)، يدل من ذلك إن النشاط التجاري صاحب الحظ الأوفر من القروض، إذ يرجع السبب في ذلك لأنفتاح السوق العراقية على أستيراد البضائع والسلع من من اشترى مختلفة وبأسعار متدنية عن منافستها السلع المنتجة محلياً والتي بدورها الأخيرة تعاني من عدة مشاكل منها عدم توافر البنية التحتية اللازمة لها للنهوض بمتطلبات السوق، فيلاحظ هنالك تبادل في أدوار الأنشطة فتحول المشاريع التي كانت تعمل في المجال الصناعي إلى النشاط التجاري والخدمي أو الهجرة إلى العمل خارج العراق في الدول المجاورة.

#### جدول (9)

توزيع عدد قروض المصارف الخاصة الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب النشاط  
للسنوات من (2008-2011).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

المصرف	النشاط التجاري	النشاط الخدمي	النشاط الصناعي	المجموع
الشرق الأوسط	1046	472	353	1871
الخليج	878	419	510	1807
الشمال	356	57	25	438
أشور	49	390	100	539
المجموع	2329	1338	988	4655
الأهمية النسبية	50%	29%	21%	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالأعتماد على بيانات المصارف العينة.

ويتضح أيضاً إن حصة محافظة بغداد من القروض بلغت ( 2333 ) قرصاً من مجموع القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والبالغة ( 4655 ) قرصاً أي بنسبة بلغت ( 50%)، مما يدل إن حصة محافظة بغداد مرتفعة وهذا يشير إلى تركيز الإقراض لدى المصارف الخاصة على محافظة بغداد ويرجع ذلك إلى:

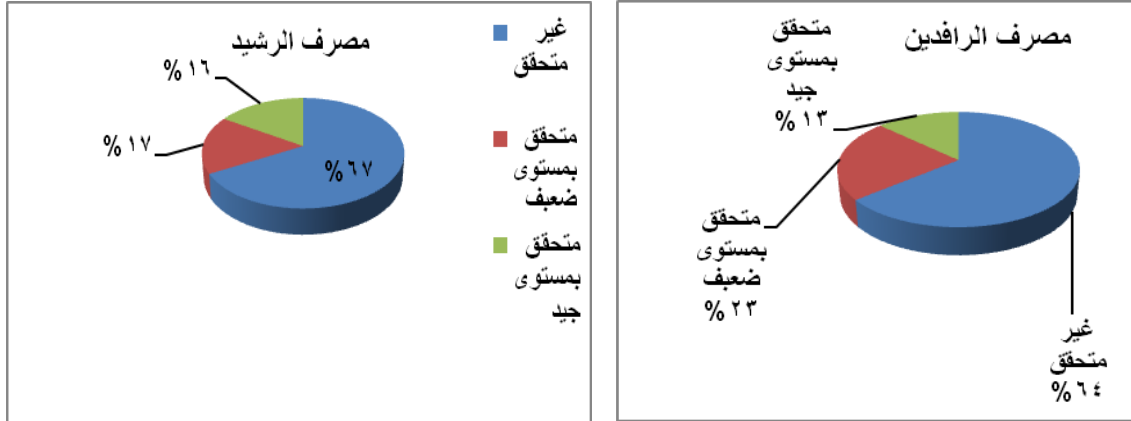
- 1- الأقبال الجيد على الإقتراض من الفروع الرئيسية والمتواجدة في محافظة بغداد.
  - 2- الأنتشار الجغرافي لفروع المصارف الخاصة لم يغطي كافة المحافظات.
  - 3- التسويق المصرفي للقروض المصرفية ضعيف من الناحية الدعائية لفروع المحافظات.
- على الرغم من التباين الحاصل في نسب القروض الممنوحة من المصارف الخاصة عينة البحث إلا أنّ من الواضح بان لتلك المصارف مساهمة فاعلة في تمويل المشاريع الصغيرة عند مقارنتها مع إجمالي القروض والسلف الممنوحة على مستوى العراق ككل.

#### رابعاً- أثر القروض المصرفية في دعم المشاريع الصغيرة:

تم جمع المعلومات عن هذا الجانب من خلال قائمة الفحص التي تم تنظيم الأسئلة فيها على ثلاث محاور إذ ضم المحور الأول سبعة أسئلة متعلقة بإجراءات المصارف في منح القروض للمشاريع الصغيرة، وضم المحور الثاني عشرة أسئلة متعلقة بتأثير هذه القروض في تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل، أما المحور الأخير تناول أثر برنامج القروض الميسرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دعم المشاريع الصغيرة المبتدئة ، وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- 1- تحليل قائمة فحص أثر إجراءات مصرفي الرافدين والرشد في تمويل المشاريع الصغيرة : إن العامل غير المتحقق قد حصل على نسبة (64%)، (67%) من مجموع إجابات عينة المشاريع التي تم فحصها، وحصل العامل متحقق بمستوى ضعيف على نسبة ( 23%)، (17%)، فيما حصل العامل المتحقق بمستوى جيد ( 13%)، (16%)، وأن نسبة العامل غير المتحقق تمثل عدم رضا أصحاب المشاريع الصغيرة عن الإجراءات المتبعة عند منح القروض لهذه المشاريع، والشكل الآتي يوضح نتائج تحليل قائمة فحص أثر إجراءات مصرفي الرافدين والرشد.



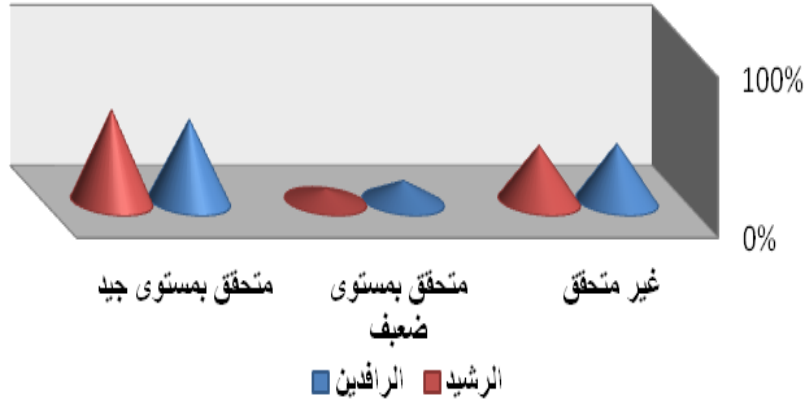


الشكل (4)

نتائج تحليل قائمة فحص أثر إجراءات المصارف الحكومية في منح القروض للمشاريع الصغيرة.

المصدر: من إعداد الباحث.

2- تحليل قائمة فحص تأثير القروض الممولة من المصارف الحكومية على تشغيل وتطوير المشاريع الصغيرة: إذ تشير النسب النهائية لتحليل القائمة لمصرفي الرافدين والرشيد إلى أن العامل غير المتحقق قد حصل على نسبة على التوالي (36%، 35%) من مجموع إجابات عينة المشاريع التي تم فحصها، وحصل العامل متحقق بمستوى ضعيف على نسبة (13%، 8%)، فيما حصل العامل المتحقق بمستوى جيد (51%، 57%)، تظهر إجابات العينة أن أكثر من نصف أفراد العينة كانت إجاباتهم عند العامل المتحقق بمستوى جيد، ويدل من ذلك أن التمويل المقدم من المصارف الحكومية قد ساهم في تشغيل المشاريع الصغيرة وتطويرها وتحقيق فرص العمل. الشكل الآتي يوضح نتائج تحليل قائمة فحص محور تأثير القروض الممولة من المصارف الحكومية على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل.

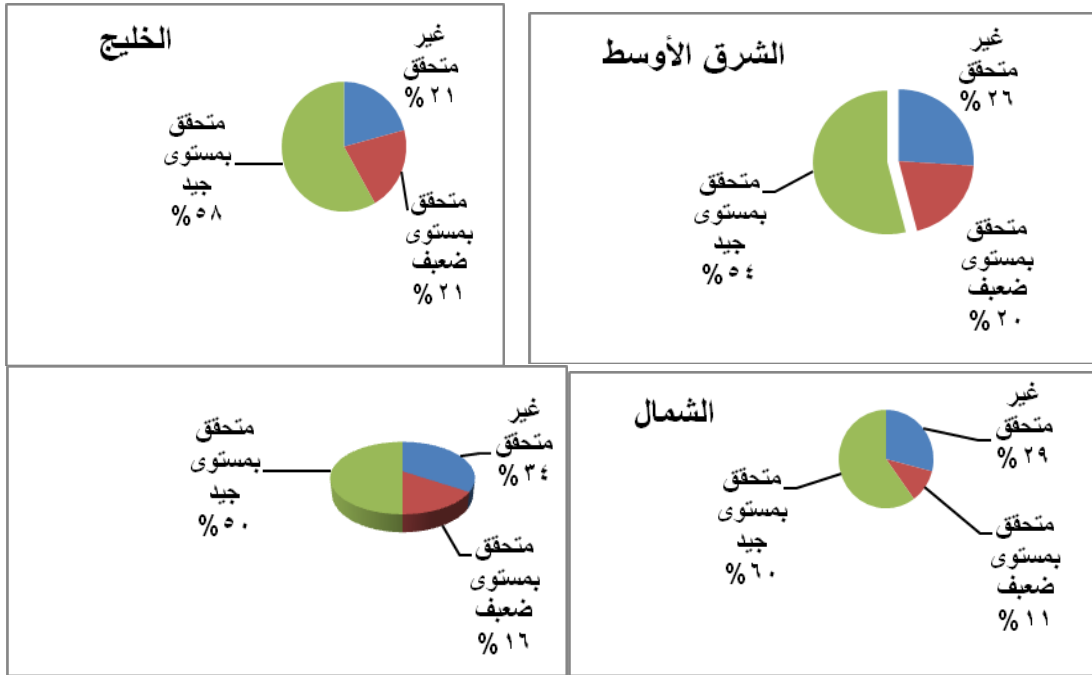


شكل (5)

نتائج تحليل قائمة فحص تأثير القروض الممولة من المصارف الحكومية على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل.

المصدر: من إعداد الباحث

3- نتائج تحليل قائمة فحص إجراءات المصارف الخاصة (الشرق الأوسط، الخليج، الشمال، آشور) في منح القروض ، إن إجابات عينة المشاريع الممولة من المصارف الخاصة قد أبدوا رضاهم عن إجراءات هذه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة. والشكل الآتي يوضح نتائج تحليل قائمة فحص محور إجراءات المصارف الخاصة في منح القروض.

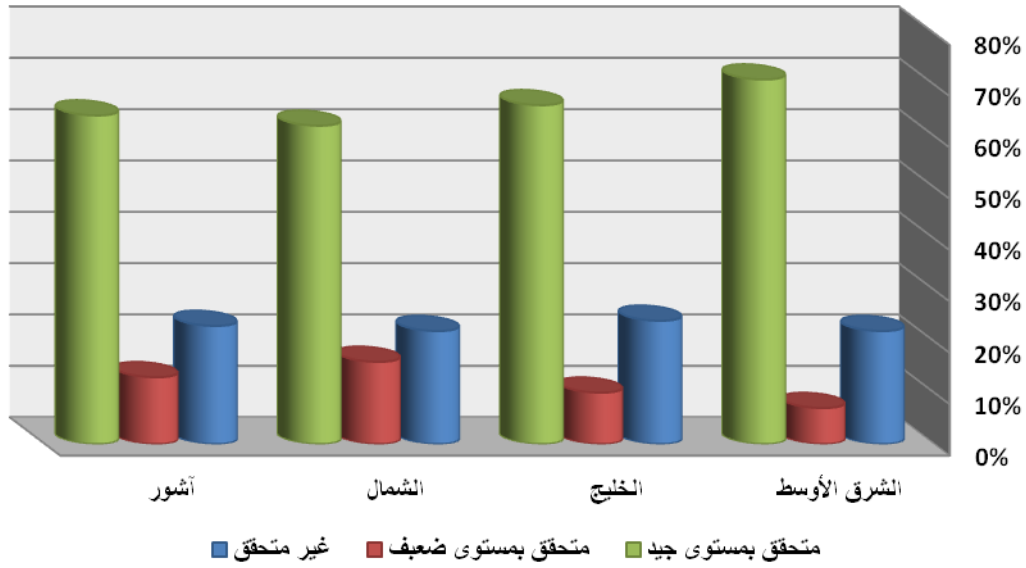


الشكل (6)

نتائج تحليل قائمة فحص إجراءات المصارف الخاصة في منح القروض للمشاريع الصغيرة.  
المصدر: من إعداد الباحث.

4- النتائج النهائية لتحليل قائمة فحص تأثير القروض الممولة من المصارف الخاصة على تشغيل وتطوير المشاريع الصغيرة: إذ تشير النسب النهائية للمصارف الخاصة عينة البحث (الشرق الأوسط، الخليج، الشمال، آشور) إلى أن العامل غير المتحقق قد حصل على نسبة على التوالي (22%، 24%، 22%، 23%) من مجموع إجابات الأسئلة التي تم فحصها، وحصل العامل متحقق بمستوى ضعيف على نسبة (17%، 10%، 16%، 13%)، فيما حصل العامل المتحقق بمستوى جيد على (71%، 66%، 62%، 64%)، يتضح من إجابات أفراد العينة أن العامل المتحقق بمستوى جيد حصل على نسبة عالية مقارنة بالنسب الأخرى.

مما يدل على أن التمويل المقدم من المصارف الخاصة عينة البحث (الشرق الأوسط، الخليج، الشمال، آشور) قد ساهم في تشغيل المشاريع وتطويرها وتحقيق فرص العمل. الشكل الآتي يوضح نتائج تحليل قائمة فحص محور تأثير القروض الممولة من المصارف الخاصة على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل.



الشكل (7)

نتائج تحليل قائمة الفحص تأثير القروض الممولة من المصارف الخاصة

على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل.

المصدر: من إعداد الباحث

### الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات:

#### 1- الاستنتاجات المستقاة من الجانب النظري:

- أ- تعدد معايير تعريف المشاريع الصغيرة على المستوى الدولي وعلى مستوى المؤسسات الدولية (البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة العمل الدولية)، في حين أن في العراق هنالك معيار منفرد (عدد العاملين) يعتمد عليه في تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة فقط.
- ب- تعد المشاريع الصغيرة آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق التوظيف الذاتي فضلاً عن قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق الفرصة البديلة.
- ت- تسعى الدول التي بحاجة إلى دعم وتطوير وتوافر التمويل للمشاريع الصغيرة إلى إبرام اتفاقات وتقاهمات وتعاون دولي على وضع برامج للنهوض بهذه المشاريع.
- ث- تعد المشاريع الصغيرة احدى الأدوات الهامة في تعزيز الناتج المحلي، ومن ثم الموازنة بين تنوع الأدوار الاقتصادية في العراق وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في تعظيم الموارد المالية والخروج من الإقتصاد الإحادي الجانب.



## 2- الاستنتاجات المستقاة من الجانب العملي (المصارف الحكومية):

- أ- يتضح من إجراءات المصارف الحكومية في منح القروض للمشاريع الصغيرة غياب وحدة إقراض متخصصة تقوم بمهام منح القروض لهذه المشاريع، وعدم توافر الملاكات الوظيفية المتخصصة والمدرية على التعامل مع منح القروض لهذه المشاريع.
- ب- أظهرت نتائج تحليل البيانات الكمية للقروض الممنوحة من مصرف الرافدين للمشاريع التجارية الصغيرة بأن نسبة القروض الممنوحة لهذه المشاريع من مجموع قروض وسلف المصرف كانت متدنية، في حين تبلغ اعداد القروض في تراجع. وتشير أيضاً نتائج تحليل بيانات القروض الممنوحة من مصرف الرشيد للمشاريع الصغيرة الفردية والمشاركة أن نسبة القروض الممنوحة لهذه المشاريع من مجموع قروض وسلف المصرف للسنوات من (2010-2011) بلغت على التوالي ( 0.5%-0.95%)، في حين تبلغ عدد القروض الممنوحة على التوالي ( 1574-3903) قرصاً، ويبلغ معدل مبلغ القرض الواحد الممنوح لهذه المشاريع ( 6.5) مليون دينار. إن هذه الاعداد ومعدل القرض الممنوح لاتمثل الدعم المطلوب ولا الدور الذي ينبغي أن تقوم به هذه المصارف في دعم عملية التنمية الإقتصادية للبلاد.
- ت- تبين من نتائج تحليل بيانات قروض التنمية الصناعية واتحاد الصناعات العراقي الممنوحة من مصرف الرشيد الآتي:
- \* المرحلة الأولى في سنة ( 2007) بلغ عدد القروض ( 1627) قرصاً وبنسبة منح بلغت (79,5%) من المخصص للبرنامج وبلغ معدل القرض الممنوح (14.5) مليون دينار.
  - \* المرحلة الثانية في سنة ( 2008) بلغ عدد القروض ( 5107) قرصاً وبنسبة منح بلغت (21%) من المخصص للبرنامج، وبلغ معدل القرض الممنوح (20) مليون دينار ، يرجع السبب في تدني نسبة الممنوح من المخصص إلى توقف المصرف عن الإقراض لعدم سداد أقساط القروض من قبل المقترضين، وكذلك ضعف متابعة أقساط القروض من قبل الفروع وقسم الائتمان في الإدارة العامة، فضلاً عن تصور أصحاب المشاريع الصناعية الممولة من أن هذه المبالغ التي حصلوا عليها من المصرف تعد منحة قدمت لهم وليست قروض وأجبة التسديد.
  - ج- أظهرت نتائج قائمة الفحص محور أثر إجراءات المصارف الحكومية في منح القروض للمشاريع الصغيرة، إذ بلغت نسبة إجابات عينة المشاريع المقترضة ( 64%) من الذين أبدوا عدم رضاهم عن إجراءات المصارف الحكومية في منح القروض وكالاتي:
    - \* ضعف الخدمات المصرفية الحكومية المقدمة لهذه المشاريع.
    - \* طول مدة إنجاز معاملة الإقراض والتي تصل إلى أكثر من شهر.
    - \* حجم مبلغ القرض الممنوح لايلبي متطلبات المشروع في زيادة أعمال التوسعات الإضافية التي يمكن أن يقوموا بها في مشاريعهم لو كانت مبالغ القروض المقدم لهم أكثر من هذه المبالغ



التي حصلوا عليها، على الرغم من أن مبالغ القروض الحالية كانت نتائجها مرضية من حيث التشغيل والتطوير في مشاريعهم إلا أنهم يطمحون في الأفضل في ظل طلبات السوق المتزايدة. \* صعوبة تلبية متطلبات الضمانات، وقصر المدة الزمنية للقروض وكذلك عدم توافر كوادر بشرية مهيئة للتعامل مع منح القروض لهذه المشاريع.

ح- أظهرت نتائج قائمة الفحص محور تأثير القروض الممولة من المصارف الحكومية على تشغيل وتطوير المشاريع الصغيرة، إن هذه القروض قد انعكست إيجابياً على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل بالرغم من بساطة هذه المشاريع وصغر رؤوس أموالها وصغر حجم المبالغ الممولة لها.

### 3- الاستنتاجات المستقاة من الجانب العملي (المصارف الخاصة):

أ- يتضح من سياسات المصارف الخاصة أنها عملت على إستحداث وحدات متخصصة في منح القروض للمشاريع الصغيرة.

ب- تشير نتائج تحليل البيانات الكمية للقروض الممنوحة من المصارف الخاصة العينة للمدة الزمنية من (2008-2011) إلى الآتي:

\* إن حجم المبالغ التي تم منحها لهذه المشاريع من مجموع قروض وسلف المصرف قد بلغت نسب متصاعدة.

\* بلغت نسبة القروض الممنوحة للنساء (8%) من مجموع القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة وتعد هذه النسبة متدنية ولا تمثل الدعم المفروض أن تحضرى به فئة النساء ومن ثم تخفيض نسبة البطالة العالية في هذه الفئة.

\* حققت هذه القروض فرص عمل جديدة بلغت (4135) فرصة عمل فضلاً عن فرص العمل القائمة والتي تبلغ (6837).

\* بلغت النسبة الأعلى من القروض والتي كانت من نصيب النشاط التجاري (50%) ، ويليه النشاط الخدمي بنسبة (29%) ، ومن ثم النشاط الصناعي وبنسبة (21%).

\* من خلال تحليل المبالغ الممنوحة من المصارف الخاصة، إن مسألة تحقيق فرصة عمل واحدة يتطلب قرصاً بمبلغ (32) مليون دينار تقريباً<sup>٥٠</sup>.

\* يتضح إن لهذه المصارف مساهمة فاعلة في تمويل المشاريع الصغيرة عند مقارنتها مع إجمالي القروض والسلف الممنوحة على مستوى العراق ككل.

ت- أظهرت نتائج قائمة الفحص محور أثر إجراءات المصارف الخاصة في منح القروض للمشاريع الصغيرة، عن رضا أصحاب هذه المشاريع عن الإجراءات المتبعة في المصارف الخاصة العينة.

<sup>٥٠</sup> تم أستخراج المبلغ من خلال المعادلة (مجموع المبالغ الممنوحة للمشاريع الصغيرة ÷ عدد فرص العمل الجديدة التي حققتها هذه القروض).



ث- أظهرت نتائج قائمة الفحص محور تأثير القروض الممولة من المصارف الخاصة على تشغيل وتطوير المشاريع الصغيرة، إن هذه القروض قد انعكست إيجابيا على عمل المشروع ومن ثم على تشغيل المشروع وتطويره وتحقيق فرص العمل.

#### 4- الاستنتاجات المستقاة من الجانب العملي ( برنامج القروض الميسرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مصرف الراجحي):

- أ- أظهرت نتائج تحليل بيانات القروض الميسرة الممولة من مصرف الراجحي للمشاريع الصغيرة المبتدئة، إن نسبة حجم المبالغ الممنوحة من مجموع التخصيصات المحددة ضمن خطة برنامج القروض بلغت (53.7%)، وهذا يدل على عدم استخدام كامل المبلغ المخصص.
- ب- تبين من نتائج تحليل قائمة فحص أثر القروض الميسرة على دعم المشاريع الصغيرة المبتدئة، إن القروض الميسرة قد ساهمت في دعم المشاريع الصغيرة المبتدئة.
- ت- غياب العمل المشترك والتنسيقي فيما بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجهة الممولة المتمثلة بمصرف الراجحي، إذ يلاحظ غياب المتابعة للقروض وعدم إشراك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بذلك باعتبارها الجهة المستفيدة والتي يهتما نجاح برنامج القروض الميسرة، لذا توقف البرنامج قبل أتمامه بسبب تأخر المقترضين عن السداد.
- ث- عدم وجود إحصائيات لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تدل على مدى ديمومة عمل المشاريع الممولة والتي بلغت (73323) مشروعاً، فضلاً عن المشاريع التي تتميز بالريادية، مع غياب الدراسات المسحية للوزارة عن هذه المشاريع التي تعد الوزارة بمثابة حاضنة لهذه المشاريع.

#### ثانياً- التوصيات

- 1- العمل على أستحداث وحدة إقراض متخصصة في المصارف الحكومية تتولى مهام إقراض المشاريع الصغيرة، مع أخضاع الموارد البشرية العاملة في هذه الوحدة لدورات تدريبية وتطويرية في مجال منح الائتمان لهذه المشاريع وإعداد دراسات الجدوى وتحليل القوائم المالية، فضلاً عن زيارة ومتابعة المشاريع المقترضة وكيفية استخدام برامج الحاسوب المتخصصة من خلال إدخال بيانات القروض وتبويبها وأحتساب الأقساط والفوائد وتواريخ أستحقاق القروض.
- 2- العمل على تخصيص الأموال اللازمة من المخطط السنوي للمصارف الحكومية لرفع نسبة حصة المبالغ الممنوحة للمشاريع الصغيرة من مجموع قروض وسلف المصرف، لغرض أن توازي الدور الكبير الذي تقوم به هذه المشاريع في زيادة الدخل وتعظيم القيمة المضافة وتشغيل الايدي العاملة.
- 3- ضرورة تلبية متطلبات المشاريع الصغيرة من خلال تخفيض سقف متطلبات وشروط الإقراض، وزيادة حجم مبالغ القروض الممنوحة وعدم تحديدها بمبلغ معين مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقروض، وإعادة النظر بأسعار الفائدة على ضوء نشاط المشروع.



- 4- ضرورة إنشاء شركة عامة تتكفل بمهام ضمانات القروض للمصارف الحكومية تعمل على مساعدة هذه المصارف على تحمل مخاطر الإقراض وتتيح لها إمكانية منح قروض بمستويات عالية.
- 5- تهيئة السياسات والأدوات اللازمة التي تجعل من بيئة عمل هذه المشاريع بيئة تمكينية.
- 6- تهيئة الأموال اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة سواء كانت هذه الأموال من الموازنات العامة للدولة أو من الجهات المانحة الدولية ، إذ لا بد من توافر تمويل على مدى ( 10 ) سنوات يقدر بـ (32) تريليون دينار، لكي يعمل على تحقيق فرص عمل جديدة تقدر بـ 3.2 تريليون لتحقيق (100) ألف فرصة عمل جديدة.
- 7- إعفاء المصارف من نسبة الاحتياطي على الودائع بما يعادل مبالغ القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة التي تمنح للمشاريع الصغيرة، إذ تعد القروض الممنوحة من المصارف الخاصة هي أغلبها قد جرى ضمانها لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية.
- 8- تعزيز دور القروض الممنوحة من مصرفي الرافدين والرشد في دعم المشاريع الصغيرة والتقليل من فشل هذه المشاريع بالاستفادة القصوى من هذه القروض من خلال تقديم المشورة الفنية للمشاريع التي تتعرض لمشاكل في عمليات السداد والنانجة من تعثر المشروع في عملياته التشغيلية.
- 9- تفعيل دور متابعة القروض من قبل مصرف الرشد في مجال قروض التنمية الصناعية وقروض اتحاد الصناعات والعمل على تحصيل القروض المتأخرة وأعطاء مسؤولية المتابعة للفروع وعدم أحالة القروض المتأخرة إلى قسم الائتمان بالإدارة العامة إلا بعد استنفاد كافة الإجراءات ، والقيام بحملات إعلانية دعائية لتوضيح طبيعة وآليات القروض والفئات المستهدفة بالإقراض وتهيئة الملاكات اللازمة وهكذا برامج إقراض.
- 10- تسويق قروض المشاريع الصغيرة على مختلف المناطق الجغرافية، وعدم الأكتفاء بمراجعة الزبون صاحب المشروع للمصرف، وإن تعمل على تسويق القروض للأنشطة الصناعية والخدمية وكذلك الزراعية والصحية والموازنة مع المشاريع التجارية، بما يتلائم والحاجة الفعلية لهذه المشاريع على مستوى الإقتصاد العراقي.
- 11- لغرض تفعيل دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع وتحقيق فرص العمل الجديدة، من خلال تقديم التمويل ليس فقط للمشاريع القائمة وإنما تقديم التمويل للمشاريع الجديدة والتي غالباً ما تكون تعمل على تشغيل فرص عمل جديدة من الخريجين من الكليات والمعاهد والاعداديات وخاصة المشاريع الصغيرة المبتدئة للنساء لغرض العمل على تخفيض نسبة البطالة بين الذكور والنساء.
- 12- ضرورة إعادة النظر من قبل المصارف الخاصة بأسعار فوائد قروض المشاريع الصغيرة، وكذلك عدم الأكتفاء بقبول الضمانات العقارية على إن يتم قبول الضمانات الشخصية لموظفي الدولة، والعمل على زيادة أمد القروض لغرض تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة على طلب القروض ومن ثم مساعدتها على دعم العملية التشغيلية وتحقيق المردود المالي الجيد لهذه المشاريع





13- ضرورة رفع سقف المخصص السنوي من المبالغ التي يتم رصدها للمشاريع الصغيرة وبالأخص مصرفي الشمال وآشور، وعلى مصرف آشور أن يقوم بتسويق القروض للمشاريع الفعلية أكثر من قروض السيارات الإنتاجية.

14- العمل على وضع إجراءات عمل جديدة بين مصرف الرافدين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لغرض معالجة القروض متأخرة التسديد والتي أدت إلى توقف برنامج القروض الميسرة قبل أتمامه.

15- تكثيف الدعم المقدم من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمشاريع الصغيرة المبتدئة التي عملت على إقراضها من خلال برنامج القروض الميسرة وذلك لأهمية هذه المشاريع في زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق فرص عمل جديدة.

16- تفعيل قاعدة البيانات المتوافرة لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التدريب والتطوير بمعلومات محدثة عن واقع عمل المشاريع الصغيرة المبتدئة التي تم إقراضها ضمن برنامج القروض الميسرة، فضلاً عن إجراء سلسلة ندوات ومبادرات وبرامج متابعة من أجل التطوير والأبداع والمنافسة وتبادل الأفكار والتعاون الإنتاجي والتسويقي ضمن المعايير العالمية لانجاح المشروع، فهناك الكثير من تلك البرامج مثل برامج المتابعة السعودي المعمول به حالياً الذي قسم المشروع إلى أقسام وأعطى كل قسم نسبة حسب الآتي:

• (36%) لترقية الإدارة.

• (26%) لتطوير الإنتاج.

• (15%) للجودة.

• (14%) للتمويل.

• (9%) للتسويق.

## المصادر

أولاً- القوانين والتقارير الرسمية:

1- التقارير الإحصائية للمنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات من ( 2001-2010)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

2- التقارير الإحصائية للمنشآت الصناعية المتوسطة للسنوات من ( 2001-2010)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

3- التقارير السنوية للمصارف الحكومية والخاصة عينة البحث للسنوات من (2008-2011).

4- تقرير أمانة الأونكتاد، الإحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

5- المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.



- 6- دليل المراجعة للحصول على القروض، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني.  
ثانياً - الكتب:
- 1- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الوراق للنشر، عمان، طبعة معدلة، (2011).
  - 2- أحمد، عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى (2008).
  - 3- الحسيني، عبد الحسن، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، (2008).
  - 4- اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت أبراهيم، إدارة البنوك، دار الفكر للنشر، عمان، الطبعة الأولى، (1997).
  - 5- العصار، رشاد، الحلبي، رياض، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، (2010).
  - 6- ارشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ، إدارة الأئتمان، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى (1999).
  - 7- الشمري، صادق راشد حسين، سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية، مطبعة العزة، بغداد، الطبعة الأولى، (2006).
  - 8- جواد، نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، (2007).
  - 9- عبد الحميد، عبد المطلب، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2009).
  - 10- عمر، أيمن علي، دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة، المعارف، الإسكندرية، (2010).
- ثالثاً - الرسائل والاطاريح العلمية:
- 1- الشنباري، رامي هاشم، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الأئتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الأمريكية، قسم التخطيط المالي، (2006).
  - 2- مراد، مراد فالح، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد (2008).
- ثالثاً - البحوث والدراسات:



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

- 1- الشماع، خليل، ترويج وتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، (2010).
  - 2- دوابه، أشرف محمد، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث منشور، مجلة البحوث الإدارية، السنة الرابعة والعشرون، العدد الرابع، تشرين الأول، (2006).
  - 3- عبد النبي، وليد عيدي، مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ودور البنك المركزي العراقي في دعمها وتطوير أعمالها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مصرف الخليج، ( 7/23 /2011).
  - 4- صالح، مظهر محمد، نحو إعادة توصيف النظام الإقتصادي، رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الإقتصادي في العراق، منشور البنك المركزي العراقي (2012).
- رابعاً- المصادر باللغة الانكليزية:

- 1- Ardic P. Oya , Nataliya & Mylenko , S. Valentina: "Small and Medium Enterprises" , Publication The World Bank , Washington , USA , (2011).
- 2- Janne Peltoniemi: "Empirical evidence on small business financing in Finnish credit markets" ; Academic Dissertation; Faculty of Economics and Business Administration; Department of Accounting and Finance-University of Oulu ; (2004).
- 3- Small Businesses , Job Creation & Growth: Facts, Obstacles & Best Practices ([www.oecd.org/dataoecd](http://www.oecd.org/dataoecd)).
- 4- "SME Finance Policy Guide": Publication The International Finance Corporation -World Bank Group , Washington , USA , (2011: P9).
- 5- Stuart Fraser: "Finance for Small and Medium-Sized Enterprises" ; A Report UK Survey of SME Finances; Centre for Small and Medium-Sized Enterprises; Warwick Business School-University of Warwick (2004).
- 6- "Improving The Competitiveness of SMEs In Developing Countries-The Role of Finance To Enhance Enterprise Development" , United Nations Conference On Trade And Development, publication UNCTAD; New York , Geneva, (2001).

### الملاحق

ملحق 1: نتائج قائمة فحص أثر إجراءات مصرفي الرافدين والرشيد في تمويل المشاريع الصغيرة.

ت	الإستراتيجية	مصرف الرافدين						مصرف الرشيد					
		(1) غير متحقق		(2) متحقق بمستوى ضعيف		(3) متحقق بمستوى جيد		(1) غير متحقق		(2) متحقق بمستوى ضعيف		(3) متحقق بمستوى جيد	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
1	تلبية الخدمات المقدمة من	50%	5	20%	2	30%	3	50%	5	40%	4	10%	1



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

												المصارف الحكومية احتياجات مشروعك.	
10%	1	30%	3	60%	6	10%	1	20%	2	70%	7	تستغرق إنجاز معاملة الإقتراض وقت قصير، وسهولة الحصول على القرض	2
	0		0	100%	10	0	0	20%	2	80%	8	حجم مبلغ القرض الممول لمشروعك من المصارف الحكومية يكفي لسد احتياجات مشروعك.	3
10%	1	20%	2	70%	7	0	0	20%	2	80%	8	أسعار الفائدة مناسبة ومن ثم لاتؤدي إلى زيادة أعباء مشروعك.	4
10%	1	10%	1	80%	8	0	0	30%	3	70%	7	الضمانات المطلوبة، لا تعد حائلاً أمام حصولك على القرض.	5
30%	3	10%	1	60%	6	20%	2	10%	1	70%	7	المدة الزمنية للقرض مرضية.	6
40%	4	10%	1	50%	5	30%	3	40%	4	30%	3	في المصارف الحكومية توافر موارد بشرية تعمل بشكل مرن ومتجدد بعيداً عن المحسوبة والمنسوبة، تساعدك بالحصول على القرض بيسر.	7
16%	11	17%	12	67%	47	13%	9	23%	16	64%	45	المجموع	

ملحق 2: نتائج تحليل قائمة فحص تأثير القروض الممولة من المصارف الحكومية على تشغيل

المشاريع الصغيرة وتطويرها وتحقيق فرص العمل

مصرف الرشيد						مصرف الراجحي						الأسئلة	ت
(3) متحقق بمستوى جيد		(2) متحقق بمستوى ضعيف		(1) غير متحقق		(3) متحقق بمستوى جيد		(2) متحقق بمستوى ضعيف		(1) غير متحقق			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
20%	2	10%	1	70%	7		0	20%	2	80%	8	تستخدم القرض لتمويل الموجودات الثابتة.	1
70%	7	10%	1	20%	2	80%	8	20%	2		0	تستخدم القرض لتمويل العمليات	2



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

												التشغيلية للمشروع.	
40%	4	20%	2	40%	4	10%	1	40%	4	50%	5	3	تلبية مدة القرض المتفق عليها مع المصرف طموحات المشروع في التشغيل والتطوير.
40%	4		0	60%	6	20%	2	10%	1	70%	7	4	تعد طريقة سداد أقساط القرض والفائدة منسجمة مع التدفقات النقدية لمشروعك.
70%	7	20%	2	10%	1	80%	8	20%	2		0	5	أسهم القرض المصرفي في تشغيل المشروع وتطويره.
90%	9	10%	1		0	80%	8	10%	1	10%	1	6	أسهم القرض المصرفي الذي حصلت عليه في تحقيق أرباح لمشروعك.
70%	7		0	30%	3	80%	8		0	20%	2	7	أسهم القرض المصرفي في تحقيق فرص عمل جديدة فضلاً عن فرص العمل القائمة.
30%	3		0	70%	7	40%	4		0	60%	6	8	حصلت على قرض مصرفي لأكثر من مرة على فترات متتالية لغرض ديمومة نشاط مشروعك.
80%	8		0	20%	2	70%	7		0	30	3	9	تستخدم مبلغ القرض فقط لأغراض تمويل المشروع.
60%	6	10%	1	30%	3	50%	5	10%	1	40%	4	10	لمالك المشروع الدور الريادي في توظيف التمويل المصرفي نحو تطوير المشروع.
57%	57	8%	8	35%	35	51%	51	13%	13	36%	36		المجموع

ملحق 3: نتائج تحليل قائمة فحص أثر برنامج القروض الميسرة في دعم المشاريع الصغيرة المبتدئة .

ت	الأسئلة	(1) غير متحقق		(2) متحقق بمستوى ضعيف		(3) متحقق بمستوى جيد	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	أبتدأت مشروعك بوضع خطة مسبقة مفصلة بشكل دقيق.	1	10%	2	20%	7	70%
2	خضعت لدورات تدريبية وتطويرية في مراكز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.	6	60%	0		4	40%
3	مبلغ القرض يلبي احتياجات المشروع	5	50%	2	20%	3	30%



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة

						بالكامل.	
100%	10		0		0	مدة القرض كافية لغرض تشغيل المشروع.	4
60%	6		0	40%	4	تسديد إقساط القرض يتم بصورة منتظمة دون تأخير.	5
70%	7		0	30	3	تستخدم مبلغ القرض كاملاً ضمن إطار عمل المشروع.	6
10%	1	20%	2	70%	7	تتابع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المشروع باستمرار.	7
80%	8		0	20%	2	ساهم القرض في تشغيل المشروع.	8
70%	7	20%	2	10%	1	حقق القرض عوائد مالية ( أرباح ).	9
60%	6		0	40%	4	ساهم القرض في تحقيق فرص عمل جديدة.	10
59%	59	8%	8	33%	33	المجموع	



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 29  
- الفصل الرابع - لسنة 2014  
دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة